م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/532

تطور الاقتصاد الصيني

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 29 حزيران، 29 June 2025

.M E A K Weekly Economic Report No. 532

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/532

تطور الاقتصاد الصيني

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 29 حزيران، 29 June 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Weekly Economic Report No. 532

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/532

تطور الاقتصاد الصيني

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 29 حزيران، 29 June 2025

M E A K Weekly Economic Report No. 532

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

1 - "المركزي الصيني" يتعهد بسياسات داعمة للاقتصاد في 2025 4
2 - سياسات التجارة الأميركية تضع الاقتصاد الصيني تحت ضغوط 7
3 - انكماش الاقتصاد الأميركي الربع الأول من عام 2025 بنسبة 0.3 في المئة... 11
4 - هل الاقتصاد الصيني أمام موجة ثانية من الصدمات؟ 16
5 - تباطؤ الاقتصاد الصيني ينذر بانزلاق بكين في دائرة الركود 19
6 - نمو الاقتصاد الصيني يفوق التوقعات في الفصل الأول من العام 24
7 - أسعار المستهلكين تنجي الاقتصاد الصيني من انكماش عنيف 27
8 - الاقتصاد الصيني في أزمة ويبدو أن بكين عاجزة عن فعل أي شيء 33
9 - الاقتصاد الصيني يتجاوز التوقعات وينمو بـ4.5 في المئة في الربع الأول 38
10 - الانكماش يهدد الاقتصاد الصيني فهل يتمدد إلى العالم؟ 40
11 - مظاهر الضعف تنتاب الاقتصاد الصيني 44
12 - تحولات الاقتصاد العالمي تتصدر منتدى "دافوس الصيفي" في الصين... 47
13 - مظاهر الضعف تنتاب الاقتصاد الصيني 51
14 - مؤشرات صادمة للاقتصاد الصيني تثير المخاوف 55
15 - البنك الدولي يتوقع ارتفاع معدل النمو الصيني لـ5.1 في المئة 58
16 - هل تلعب العقارات "دورا متناقصا" في نمو الصين؟ 63
17 - شبح الإفلاس يخيم على قطاع العقارات في الصين وتدخل حكومي للإنقاذ 65

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/532

تطور الاقتصاد الصيني

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 29 حزيران، 29 June 2025

M E A K Weekly Economic Report No. 532

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

1 - "المركزي الصيني" يتعهد بسياسات داعمة للاقتصاد في 2025

تشمل الخطوات المرتقبة خفض كلفة التمويل للشركات والأسر

كفاية أولير صحافية، الثلاثاء 3 ديسمبر 2024 13:14

سيستخدم البنك المركزي مجموعة من أدوات السياسة النقدية لتعزيز التعديلات المضادة للدورة الاقتصادية والحفاظ على سيولة كافية (رويترز)

ملخص

ارتفع مؤشر مديري المشتريات الرسمي للتصنيع إلى 50.3 نقطة في نوفمبر الماضي مقارنة بـ50.1 نقطة في أكتوبر

في أول إشارة إلى سياسات بكين الاقتصادية لعام 2025، تعهد حاكم البنك المركزي الصيني باتباع سياسة نقدية "داعمة" وتعهد بتعزيز التعديل المضاد للدورة الاقتصادية باستخدام مجموعة من الأدوات في العام المقبل.

وجاءت تعليقات بان قونغشنغ قبيل المؤتمر السنوي للعمل الاقتصادي المركزي الذي يعقد هذا الشهر، وتشير السياسة الداعمة، التي أشير إليها للمرة الأولى في

الصيف، إلى تباينها عن النغمة التي غالباً ما تستخدم وهي "الحذر"، وتمثل استمرارية التحول نحو التحفيز الاقتصادي الذي بدأ منذ أواخر سبتمبر (أيلول) الماضي.

وقال حاكم بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني) إن قونغشنغ في خطاب إن البنك المركزي سيعمل على خفض كلفة التمويل للشركات والأسر بصورة أكبر.

وأضاف أن البنك المركزي سيستخدم مجموعة من أدوات السياسة النقدية لتعزيز التعديلات المضادة للدورة الاقتصادية والحفاظ على سيولة كافية، وفقاً لقراءة رسمية.

إصلاح إطار السياسة النقدية

وسيستخدم البنك المركزي أدوات السياسة النقدية الهيكلية لدعم الابتكار العلمي والتكنولوجي والتمويل الأخضر والتمويل الاستهلاكي واستقرار أسواق العقارات ورأس المال، بحسب ما قاله قونغشنغ.

وأضاف قونغشنغ أن بنك الشعب الصيني يعتزم الاستمرار في إصلاح إطار السياسة النقدية وتوسيع مجموعة أدواته السياسية.

وفي وقت سابق من هذا العام، استأنف البنك المركزي تداول سندات الخزانة في الأسواق الثانوية كجزء من جهوده لتعزيز السيولة ورفع دور أسعار الفائدة القصيرة الأجل أيضاً.

وفي الوقت نفسه، أعلن البنك الشعبي الصيني عن خطة لتوسيع نطاق ما يسمى "M1" أحد المقاييس الثلاثة لدوران النقود الذي يشمل العملة المتداولة، إضافة إلى الودائع المصرفية القابلة للتحقق، من خلال تضمين الودائع السكنية لأجل والتمويل المدفوع مسبقاً الذي تتلقاه المؤسسات غير المصرفية، مشيراً إلى أن المقياس المعدل سيتماشى بصورة أكبر مع الممارسات العالمية.

أثارت الفجوة في النمو بين M1 وM2 مقياساً أوسع للعرض النقدي الذي توسع بنسبة 7.5 في المئة في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، بعض التساؤلات لأنها تعكس في الغالب تردد الأسر والشركات في الاستثمار أو الإنفاق.

وذكر البنك المركزي أن التعديل يعزى إلى التغير السريع في السيولة من أدوات الصين المالية، واصفاً ذلك بـ"تحسين ديناميكي".

وارتفع مؤشر مديري المشتريات الرسمي للتصنيع وهو استطلاع لآراء مالكي المصانع، إلى 50.3 نقطة في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي مقارنة بـ50.1 نقطة في أكتوبر من هذا العام، وفقاً للمكتب الوطني للإحصاء الذي أعلن عن ذلك السبت الماضي، في حين كان المؤشر قد انكمش خمسة أشهر متتالية قبل أكتوبر الماضي.

مع ذلك، انخفض عائد الصين على السندات لأجل 10 سنوات إلى أقل من اثنين في المئة ليصل إلى أدنى مستوى له على الإطلاق أمس الإثنين، محطماً الحاجز النفسي، إذ دفع الاقتصاد الضعيف والرهانات على مزيد من خفض أسعار الفائدة المستثمرين إلى اللجوء إلى أمان السندات.

توصيات بتحديد هدف نمو الصين عام 2025

وفي سياق الحديث عن مستقبل نمو الاقتصاد الصيني، دعا نائب المدير السابق لمركز أبحاث التنمية التابع لمجلس الدولة، وانغ يومينغ، بلاده لتحديد هدف نمو اقتصاد الصين العام المقبل بنحو خمسة في المئة، وهو الهدف نفسه الذي حدد لهذا العام كإظهار للعزيمة.

وقال المستشار البارز في البنك المركزي الصيني، في منتدى الاقتصاد الكلي الصيني الذي عقد في بكين السبت الماضي، والذي يحدد السياسات للعام المقبل، إنه ينبغي على الصين رفع نسبة العجز المالي إلى ما فوق 3.8 في المئة لخلق مجال لمزيد من التحفيز والحماية ضد الزيادات المحتملة في التعريفات الجمركية تحت إدارة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترمب.

وأضاف وانغ "تحديد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عند نحو خمسة في المئة أمر أساس، إذ يوجه توقعات السوق ويعبر عن ثقتنا".

https://www.independentarabia.com/node/613186/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85-%D9%88%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D9%8A-2025

2 - سياسات التجارة الأميركية تضع الاقتصاد الصيني تحت ضغوط

تشمل الخيارات الأكثر احتمالاً خفض أسعار الفائدة وزيادة شراء السندات لتعزيز السيولة وتسريع الإنفاق المالي

"اندبندنت عربية"، الاثنين 7 أبريل 2025 7:44

بات من الصعب على المصنعين في الصين امتصاص الكلف للحفاظ على أسعار جذابة للمستهلكين الأميركيين (اندبندنت عربية)

ملخص

شكلت الصادرات الصينية العام الماضي ما يقارب ثلث معدل النمو الرسمي البالغ خمسة في المئة في الناتج المحلي الإجمالي

يشكل الهجوم الجمركي العالمي الجديد الذي أعلنه الرئيس الأميركي دونالد ترمب ضغطاً إضافياً على واحدة من أكبر التحديات الداخلية التي تواجه بكين ألا وهي تعزيز الإنفاق المحلي في محاولة لإعادة التوازن إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وحتى قبل إعلان ترمب فرض رسوم إضافية بنسبة 34 في المئة على الواردات الصينية، كانت بكين تعهدت بتقوية الاستهلاك المحلي كجزء من جهود أوسع لتدعيم اقتصادها والحفاظ على مسار النمو، لكن مع الزلزال الجديد الذي أحدثه ترمب في البيئة التجارية العالمية، يرى محللو الاقتصاد أن من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تجد الصين بديلاً لصادراتها كمحرك رئيس للنمو.

شكلت الصادرات العام الماضي ما يقارب ثلث معدل النمو الرسمي البالغ خمسة في المئة في الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى إسهاماً منذ عام 1997، وفقاً لبيانات الحكومة، وهذا العام حددت الصين هدفاً مشابهاً بمعدل نمو يبلغ نحو خمسة في المئة، وهو هدف طموح يقول بعض المحللين إنه سيتطلب إنفاقاً حكومياً أقوى.

وكتب توماس غاتلي ووي هي، من شركة الأبحاث "غافيكال دراغونوميكس"، بعد إعلان ترمب عن خطته الجمركية، "هذا هو أسوأ سيناريو تجاري بالنسبة إلى

الصين، سيحتاج صانعو القرار الصينيون إلى تكثيف جهود التحفيز الاقتصادي كرد فعل".

وتشمل حزمة الرسوم الجمركية الواسعة التي أطلقها ترمب في ما سماه "يوم التحرير" ضربات متعددة لقطاع التصنيع الصيني، إذ من المتوقع أن ترفع التعريفات الجديدة - إضافة إلى الرسوم السابقة التي فرضها ترمب وسلفه جو بايدن - متوسط معدل التعريفة على الواردات الصينية إلى نحو 70 في المئة، وفقاً لتقديرات اقتصاديين.

اقتصاد صيني يعتمد على الصادرات

بات من الصعب على المصنعين في الصين امتصاص الكلف للحفاظ على أسعار جذابة للمستهلكين الأميركيين، وحتى البضائع القادمة من بلدان في جنوب شرقي آسيا، إذ أنشأت الشركات الصينية مصانع خلال الأعوام الأخيرة وتعتمد على استيراد قطع الغيار من الصين، ستتأثر أيضاً بضرائب مرتفعة. وعلى نطاق أوسع يبدو أن تباطؤ النمو العالمي نتيجة الرسوم الجمركية الأميركية الشاملة سيؤدي إلى تراجع الطلب على السلع الصينية في بقية أنحاء العالم.

وفي اقتصاد يعتمد بشدة على الصادرات مثل الصين تعد هذه الرسوم الجمركية نبأ سيئاً، وتقدر بعض مؤسسات الأبحاث في "وول ستريت" أن الرسوم التي أعلن عنها قد تقتطع ما بين نقطة إلى نقطتين مئويتين من معدل نمو الاقتصاد الصيني هذا العام.

وبعدما ردت الصين الجمعة الماضي بفرض تعريفة جديدة بنسبة 34 في المئة على جميع الواردات الأميركية، إلى جانب إجراءات انتقامية أخرى، تبدو فرص التوصل إلى حل سريع للحرب التجارية المتصاعدة بين البلدين ضئيلة أكثر من أي وقت مضى، خصوصاً بعدما صرح ترمب بأن "الصين أخطأت في حساباتها".

وقال كبير اقتصاديي الصين في مؤسسة "تي أس لومبارد"، روري غرين، إن الرد السريع من الصين على الرسوم يشير إلى أن جهود دعم النشاط الاقتصادي المحلي ستكون سريعة، وأضاف في حديث لصحيفة "وول ستريت جورنال"، "نعتقد أن الطلب المحلي قادر على تعويض الصدمة التي ستتلقاها الصادرات".

وعلى مدى عقود اعتمدت الصين في تحفيز نموها السريع على ضخ الأموال في قطاعات التصنيع والبنية التحتية، لكن هذه الاستراتيجية أصبحت محفوفة بالأخطار في ظل الحواجز التجارية التي تقيمها الولايات المتحدة ودول أخرى بوجه السلع الصينية، مما دفع القادة الصينيين إلى البحث عن طرق بديلة للحفاظ على وتيرة الاقتصاد.

تعزيز الاستهلاك المحلي أصبح أولوية

وكثيراً ما دعا مستشارو الحكومة وخبراء اقتصاديون من خارجها، بمن فيهم في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بكين إلى تحويل نموذجها الاقتصادي إلى نموذج يعتمد بصورة كبرى على الاستهلاك المحلي، على غرار الاقتصاد الأميركي، لكن هذه النصائح لم تلق حماساً كبيراً من الرئيس الصيني شي جينبينغ، الذي واصل إعطاء الأولوية للتصنيع مدفوعاً برغبته في تحويل بلاده إلى لاعب مهيمن في التقنيات المتقدمة.

ومع تزايد المقاومة ضد الصادرات الصينية وتعرض النمو الاقتصادي لضغوط، أعلن صناع السياسات في الصين الشهر الماضي أن تعزيز الاستهلاك المحلي أصبح الآن الأولوية.

ويقول الاقتصاديون إن الطلب المحلي في الصين كان ضعيفاً بسبب القلق المتزايد بين الأسر في شأن المستقبل، فعلى مدى عقود من النمو الاقتصادي المفرط، شهد كثير من الأشخاص انهياراً ضخماً في سوق العقارات، مما أثر في قيمة مدخراتهم، وأصبح المستهلكون، القلقون في شأن فقدان الوظائف والاقتصاد المتباطئ، أكثر تردداً في الإنفاق في الأعوام الأخيرة، كذلك فإن أصحاب الأعمال في وضع تقشفي أيضاً إذ يكافح كثير منهم مع هوامش ربح ضيقة.

وعلى رغم التركيز على تعزيز الاستهلاك فإن لدى بكين عدداً محدوداً من الأدوات للتعامل مع الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضها ترمب.

أدوات لتنشيط الاقتصاد الصيني

ويعتبر ضعف العملة الصينية إحدى الاستجابات التي استخدمتها بكين خلال فترة ترمب الأولى لجعل الصادرات أرخص وتعزيز الطلب الأجنبي على السلع

الصينية، لكن الاقتصاديين يقولون إن بكين ستكون مترددة في خفض قيمة عملتها بصورة كبيرة هذه المرة، لأنها قد تستفز الرئيس الأميركي أكثر وقد تؤدي إلى خروج مزيد من رأس المال من الصين، مما يخلق حالاً من عدم الاستقرار الأوسع في النظام المالي للبلاد. وتشمل الخيارات الأكثر احتمالاً وفقاً للاقتصاديين، خفض أسعار الفائدة وزيادة شراء السندات لتعزيز السيولة وتسريع الإنفاق المالي في محاولة لتنشيط الاقتصاد المحلي.

وأرسلت الحكومة الصينية بالفعل إشارات لتخفيف السياسة هذا العام، مثل تعديل طريقة التسعير للمساعدة في خفض كلف الاقتراض للبنوك، والتعهد بضخ الأموال في أكبر البنوك في البلاد. ويوسع صناع السياسات برنامج تجارة السلع لدعم الاستهلاك المحلي، إذ جرى تخصيص ما يعادل نحو 40 مليار دولار لهذا النوع من المبادرات هذا العام، ووفقاً للأرقام الرسمية فقد ارتفعت مبيعات الأجهزة المنزلية وغيرها من السلع الاستهلاكية نتيجة لهذه الخطوات.

وفي الشهر الماضي أصدرت الصين خطة سياسة لتوسيع الاستهلاك المحلي، شملت زيادة الأجور وزيادة المعاشات التقاعدية وإنشاء حوافز للإنجاب واستقرار أسواق الأسهم والعقارات. وعلى رغم أن صانعي السياسات لم يقدموا كثيراً من التفاصيل حتى الآن حول كيفية تنفيذ هذه المبادرات، فإن الاقتصاديين ومستشاري الحكومة كانوا يطالبون منذ فترة طويلة بكين بتوسيع الخدمات الاجتماعية للأسر، مثل تقديم مزيد من الدعم لملايين العمال المهاجرين في الصين، الذين لا يتمتعون حالياً بإمكان الوصول الكافي للرعاية الصحية والتعليم. ومن المتوقع أن يجتمع الجسم السياسي الأعلى في الحزب الشيوعي، وهو المكتب السياسي المكون من 24 عضواً، هذا الشهر، مما يوفر فرصة للإعلان عن التفاصيل أو تدابير تحفيزية إضافية.

https://www.independentarabia.com/node/621170/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%B6%D8%BA%D9%88%D8%B7

3 - انكماش الاقتصاد الأميركي خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة 0.3 في المئة

ارتفاع الواردات مع تخزين الشركات السلع تحسباً لرسوم ترمب الجمركية "اندبندنت عربية"، الخميس 1 مايو 2025 15:17

المحرك الرئيس لانكماش الربع الأول من عام 2025 كان الحرب التجارية التي أطلقها ترمب (اندبندنت عربية)

ملخص

سارعت الشركات إلى الاستيراد قبل دخول الرسوم الجمركية حيز التنفيذ خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، والتي شهدت زيادة كبيرة خلال الربع الثاني الحالي، وارتفعت الواردات بأسرع وتيرة منذ الربع الثالث من عام 2020، عندما كان الاقتصاد يُعاد فتحه بعد الإغلاقات المرتبطة بجائحة كورونا

انكمش الاقتصاد الأميركي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2025، مع تسارع الشركات إلى تخزين الواردات قبل دخول تعريفات إدارة ترمب حيز التنفيذ وتباطؤ إنفاق المستهلكين.

وقالت وزارة التجارة الأميركية إن الناتج المحلي الإجمالي (القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد) انخفض بنسبة سنوية معدلة حسب التضخم والموسمية، بلغت 0.3 في المئة خلال الربع الأول من العام الحالي، ويعد هذا أول انكماش منذ الربع الأول من عام 2022.

وارتفع إنفاق المستهلكين، الذي يعد المحرك الرئيس للاقتصاد، بنسبة 1.8 في المئة خلال الربع الأول من العام الحالي، وهو أبطأ معدل نمو منذ منتصف عام 2023، وانخفض إنفاق الحكومة الفيدرالية نتيجة خفض الوظائف والعقود من قبل وزارة الكفاءة الحكومية.

لكن المحرك الرئيس لانكماش الربع الأول من عام 2025 كان الحرب التجارية التي أطلقها ترمب، فقد أسهم صافي الصادرات (الفارق بين ما تستورده الولايات المتحدة وتصدره) بسحب يقارب خمس نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي، وهو أكبر تأثير سلبي فصلي لصافي الصادرات منذ بدء تسجيل البيانات عام 1947.

ارتفاع الواردات الأميركية بسبب رسوم ترمب

وسارعت الشركات إلى الاستيراد قبل دخول الرسوم الجمركية حيز التنفيذ خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، والتي شهدت زيادة كبيرة خلال الربع الثاني الحالي، وارتفعت الواردات بأسرع وتيرة منذ الربع الثالث من عام 2020، عندما كان الاقتصاد يُعاد فتحه بعد الإغلاقات المرتبطة بجائحة كورونا.

وتحتسب الواردات كعامل ينقص من الناتج المحلي الإجمالي في حسابات وزارة التجارة الأميركية، لأنها تمثل إنفاقاً على سلع وخدمات مصنوعة في الخارج.

وقالت الاقتصادية في بنك "ويلز فارجو" شانون غرين "الانخفاض الظاهر في العنوان الرئيس يبالغ في تصوير الضعف، لأن جزءاً كبيراً منه ناتج من تسريع الاستيراد بسبب الرسوم الجمركية".

وأضافت "بصورة عامة، أعتقد أن التقرير يظهر قوة أساس معقولة في الطلب".

وارتفعت "المبيعات النهائية للمشتريات المحلية الخاصة (مقياس للطلب من الشركات والمستهلكين من دون احتساب البيانات الحكومية أو التجارية أو المتعلقة بالتجارة الدولية الأكثر تقلباً)، بمعدل ثلاثة في المئة خلال الربع الأول من العام الحالي، ارتفاعاً من 2.9 في المئة خلال الربع السابق، ومن الإشارات الإيجابية الأخرى، أن الشركات زادت من استثماراتها في المعدات ومن حجم مخزوناتها.

ومع ذلك، يظل التقرير انعكاساً لماضي الأداء خلال وقت لا تزال فيه التقلبات الناجمة عن الرسوم الجمركية المتبدلة والتقلبات في الأسواق المالية مستمرة خلال الربع الحالي، وتراجعت الأسهم أمس الأربعاء.

وجاءت قراءة الناتج المحلي الإجمالي أقل من توقعات الاقتصاديين الذين استطلعت صحيفة "وول ستريت جورنال" آراءهم، إذ توقعوا نمواً بنسبة 0.4 في المئة.

وألقى الرئيس دونالد ترمب باللوم على الرئيس السابق جو بايدن في وضع سوق الأسهم، ودعا إلى التحلي بالصبر حتى تؤتي التعريفات الجمركية التي فرضها ثمارها.

وكتب ترمب على منصة "تروث سوشال"، "هذا سوق بايدن، وليس سوق ترمب، لم أستلم المنصب حتى الـ20 من يناير (كانون الثاني) الماضي.

لكن مسؤولاً اقتصادياً بارزاً في إدارة بايدن السابقة رفض تعليقات ترمب، قائلاً "عندما يتعلق الأمر بسوق الأسهم، فلا رصيد له يذكر".

وقال جاريد برنستين الذي ترأس مجلس المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض خلال عهد بايدن، "سوق الأسهم كان في حال أفضل بكثير في عهد بايدن مما هو عليه في عهد ترمب".

وأضاف "حرب ترمب التجارية والتعريفات الجمركية التي فرضها تظهر جلياً في هذه البيانات"، مشيراً إلى التأثير القياسي السلبي لصافي الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي.

الرسوم الجمركية حجر أساس

وجعل ترمب من الرسوم الجمركية حجر الأساس في أجندته الاقتصادية، قائلاً إنها "ستجعل أميركا أكثر ثراءً على المدى الطويل وتعيد الوظائف الصناعية إلى البلاد".

وخلال مارس (آذار) الماضي وصل العجز التجاري في السلع إلى مستوى قياسي، مع تسابق الشركات لتخزين البضائع قبل دخول الرسوم الجمركية حيز التنفيذ.

وأظهر تقرير منفصل لوزارة التجارة نشر أمس ويتعلق بشهر مارس الماضي فحسب، أن الإنفاق الاستهلاكي سجل أقوى وتيرة له هذا العام، مع قفزة كبيرة في مبيعات السيارات، إذ سعى المستهلكون لشراء السيارات قبل أن ترتفع الأسعار بفعل الرسوم.

وقال كبير الاقتصاديين في "موديز" مارك زاندي، إن تقرير الناتج المحلي الإجمالي "ربما يبالغ في تقدير ضعف الاقتصاد، لكن الاقتصاد بالفعل ضعيف"، مشيراً إلى تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي وتراجع الإنفاق الحكومي الفيدرالي خلال الربع الأول من

هذا العام. وأضاف أن تراجع ثقة المستهلكين خلال أبريل (نيسان) الماضي، لا يوحي بأنهم سيصمدون كثيراً خلال المرحلة المقبلة".

وتابع زاندي "إذا لم تتمكن الإدارة من إيجاد مخرج من دوامة الرسوم الجمركية قريباً، فأعتقد أننا سنشهد مزيداً من أرقام الناتج المحلي الإجمالي السلبية خلال المستقبل القريب، وفي نهاية المطاف خسائر ضن الوظائف".

ويعد تقرير الناتج المحلي الإجمالي أول بطاقة تقييم اقتصادية رئيسة للفترة من يناير إلى مارس الماضيين، وهي الفترة التي انتقلت خلالها السلطة في البيت الأبيض من بايدن إلى ترمب.

وتأثر شهر يناير الماضي (معظمه قبل تسلم ترمب منصبه) بحرائق الغابات في لوس أنغليس وعواصف شتوية عطلت مناطق عدة داخل البلاد.

وكان الاقتصاد الأميركي دخل عام 2025 من موقع قوة، فقد سجل نمواً مطرداً عام 2024 واستمرت وتيرة التضخم في التراجع، وظل سوق العمل صامداً حتى الآن خلال العام الحالي.

تعقُّد جهود التخطيط للشركات

وبعد تولي ترمب منصبه خلال يناير الماضي، سارعت الإدارة الجديدة إلى الإعلان عن رسوم جمركية على المكسيك وكندا (قبل أن تعلقها لاحقاً)، إضافة إلى فرض رسوم على الواردات الصينية.

وجاء إعلان "يوم التحرير" في الثاني من أبريل الماضي مع بداية الربع الثاني، ليشمل رسوماً جمركية أوسع نطاقاً.

وحذر رؤساء كبرى الشركات، بما في ذلك "أميركان إيرلاينز" و"بيبسيكو" و"بروكتر أند غامبل"، من أن الإعلانات المتقلبة في شأن الرسوم الجمركية تعقِّد جهود التخطيط وتثير قلق المستهلكين. وفي المقابل، بدأت شركات أخرى خفض الكلف، فقد سحبت "جنرال موتورز" توجيهها في شأن أرباح عام 2025 أول من أمس الثلاثاء، مشيرة إلى تأثير الرسوم الجمركية في السيارات.

ومع ذلك، فإن الشركات والأفراد باتوا يعبرون عن قلق متزايد في شأن الأوضاع الاقتصادية، بسبب حال عدم اليقين التي تكتنف السياسات الجمركية والمخاوف

من أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وأصيب المستثمرون بحال من الذعر، فقد أدت المخاوف من الرسوم الجمركية والتباطؤ الاقتصادي إلى تسجيل مؤشري "ستاندرد أند بورز 500" و"ناسداك" أسوأ أداء ربعي لهما منذ عام 2022.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة "كولغيت-بالموليف" نويل والاس، الأسبوع الماضي عند خفض الشركة لتقديرات أرباحها السنوية، "حال عدم اليقين تخلق مستهلكاً متوتراً ومتحفظاً"، مضيفاً "نرى المستهلكين يفرغون مخزوناتهم في المنازل، ويتجنبون شراء أنبوب معجون أسنان إضافي أو عبوة غسول للجسم إضافية".

وأظهرت بيانات وزارة التجارة أن معدل التضخم السنوي تباطأ خلال مارس الماضي. ومع ذلك، يتوقع اقتصاديون أن تؤدي الرسوم الجمركية في نهاية المطاف إلى ارتفاع الأسعار.

ويضع احتمال ارتفاع التضخم نتيجة الرسوم الجمركية، إلى جانب تباطؤ الزخم الاقتصادي، "الاحتياطي الفيدرالي الأميركي" في موقف صعب. فالمركزي الأميركي يسعى إلى تحقيق هدفين متوازنين وهما الحفاظ على تضخم معتدل، وضمان قوة سوق العمل.

وقال رئيس "الفيدرالي" جيروم باول منتصف أبريل الماضي، إن هناك "احتمالاً قوياً" بأن يواجه المستهلكون ارتفاعاً في الأسعار، وأن يشهد الاقتصاد زيادة في البطالة نتيجة الرسوم الجمركية على المدى القصير.

وأشار إلى أن هذا الوضع سيخلق "سيناريو معقداً" أمام البنك المركزي، لأن أي تحرك في أسعار الفائدة لمعالجة ضغوط التضخم قد يؤدي إلى تفاقم البطالة، والعكس صحيح.

المزيد عن :ترمبالاقتصاد الأميركيالحرب التجاريةالرسوم الجمركية

https://www.independentarabia.com/node/622865/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%86%D9%83%D9%85%D8%A7%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2025

4 - هل الاقتصاد الصيني أمام موجة ثانية من الصدمات؟

يدعو بنك "نومورا الياباني" السلطات إلى تبني حزمة عاجلة من الإصلاحات المالية لمعالجة أزمة الديون

محمد مختار صحفي مصري، السبت 28 سبتمبر 2024 15:45

1.24 تريليون دولار من عائدات بيع الأراضي تبخرت منذ أزمة العقارات عام 2021 (أ ف ب)

ملخص

توقعات بتراجع الاستثمار أمام صرامة الضرائب وارتفاع الرسوم والغرامات

مع استمرار أزمة الإسكان في الصين منذ عام 2021، قد تتسبب موجة ثانية من الصدمات في توجيه ضربة قوية أخرى لقطاع العقارات، بعد أعوام لعبت خلالها الإيرادات الضخمة من مبيعات الأراضي، دوراً داعماً من خلال تعزيز النمو وجذب الأعمال، لكن مع تبخر عائدات مبيعات الأراضي، وتراكم الديون، تحولت الحكومات المحلية إلى "أيدٍ قابضة" من خلال فرض رسوم عالية وغرامات وتعزيز تحصيل الضرائب.

ويعاني ثاني أكبر اقتصاد في العالم ضعف الطلب الاستهلاكي وتباطؤاً طويل الأمد في قطاع العقارات، مما دفع صانعي السياسات إلى التدخل بصورة كبرى في الأشهر الأخيرة، واليوم يعاني عدد من الصينيين صعوبة في دفع أقساط الرهن العقاري على الشقق التي تتراجع قيمتها.

موجة ثانية من الصدمات

قد يكون الاقتصاد الصيني، أمام موجة ثانية من الصدمات الاقتصادية التي قد تقوض أسس قصة نجاح البلاد، وفقاً لتحليل "نومورا الياباني"، فإذا كانت أزمة

الإسكان تمثل الصدمة الأولى من جانب الطلب، فإن تحول الحكومات المحلية إلى "أيدٍ قابضة" من شأنه أن يمثل الصدمة الثانية من جانب العرض.

في ورقة بحثية حديثة، يقول محللو البنك، إنه في ظل هذه الصدمة الجديدة، ينبغي للسياسات المالية والإصلاحات أن تحظى بالأولوية، فبوسع بكين أن توفر التمويل المباشر لتحقيق الاستقرار في سوق العقارات، لأن أزمة الإسكان هي السبب الجذري لهذه الصدمات.

ويقول كل من هارينجتون تشانغ، وجينغ وانغ، وتينغ لو، وهانا ليو من بنك "نومورا"، إن بوسع بكين أيضاً أن تزيد من التحويلات لتخفيف العبء المالي على الحكومات المحلية في حين تعمل على إيجاد حلول أطول أجلاً، وفي حين تكسب الصين الوقت وتستهدف هبوطاً ناعماً، فإنها تستطيع تبسيط نظامها المالي، وربط تحويلاتها بالنمو المحلي، وغرس الثقة من خلال تعزيز سيادة القانون.

من "الأيدي المساعدة" إلى "الأيدي الممسكة"

بحسب الورقة، فإن كان أحد المحركات الرئيسة للنمو الهائل الذي شهدته الصين على مدى العقود الأربعة الماضية هو الفيدرالية المالية، التي وفرت الاستقلال المالي للحكومات المحلية، وعززت تنمية السوق، وسهلت المنافسة الإقليمية، وعلى مدى معظم الأعوام منذ فتحت الصين اقتصادها في أواخر سبعينيات القرن الـ20، كان يُنظر إلى الحكومات المحلية عموماً باعتبارها "أيدي مساعدة"، وتعزز الأمر من خلال نظام الترقية القائم على الأداء، الذي حفز المسؤولين المحليين على إعطاء الأولوية للنمو.

حتى مع تجديد الصين نظامها المالي بالكامل عام 1994 من خلال تركيز الإيرادات على مستوى الحكومة المركزية، ظلت الفيدرالية المالية قائمة، ووفرت إصلاحات الإسكان القائمة على السوق في أواخر التسعينيات مصدراً جديداً وهائلاً للإيرادات للحكومات المحلية، بحسب ما يشير محللو البنك.

في ذروتها عام 2021، بلغت الإيرادات الإجمالية من مبيعات الأراضي، التي ذهبت جميعها إلى الحكومات المحلية، 8.7 تريليون يوان (1.24 تريليون دولار)، أو 7.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن مع تبخر هذا التدفق من الإيرادات وسط أزمة

الإسكان منذ عام 2021، اضطرت الحكومات المحلية إلى البحث عن السيولة النقدية اللازمة للحفاظ على العمليات الأساسية ودفع الأجور.

ويرى المحللون أن ثمة أدلة متزايدة تشير إلى أن العصر الذهبي للامركزية المالية والترويج القائم على الأداء آخذ في التلاشي، فمع تحول "الأيدي المساعدة" إلى "الأيدي الممسكة" عبر عدد متزايد من المحليات، قد يواجه اقتصاد الصين رياحاً معاكسة جديدة.

ضرائب أكثر واستثمار أقل

في الموجة الثانية من الصدمات، رفعت الحكومات المحلية الغرامات والرسوم، وأصبحت أكثر صرامة في الضرائب، وعلى هذا النحو، قد تقلل الشركات من الاستثمار، وتوقف التوسع، وتؤخر التوظيف، وتخفض العمالة، وقد يختار البعض عمداً عدم القيام بأي شيء، وقد تصبح الأسر أيضاً أكثر حذراً لتجنب الغرامات غير الضرورية، بحسب التقييم.

وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين من 5.3 في المئة على أساس سنوي في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2024 إلى 4.7 في المئة في الربع التالي، في وقت يتوقع انخفاض النمو الاقتصادي بصورة أكبر في النصف الثاني من عام 2024، مالم تعالج بكين التوترات المالية قريباً.

ولكي تحقق الصين هدف النمو "نحو خمسة في المئة"، يتعين عليها أن تعمل بحزم على وقف أي انحدار آخر في قطاع الإسكان، وزيادة التحويلات المالية للحكومات المحلية، وإبطاء التحول إلى "الاستئثار بالسلطة"، بحسب المحللين، والواقع أن السياسات النقدية التقليدية مثل خفض أسعار الفائدة تفقد أهميتها مع ضعف ثقة الشركات، وبدوره، أصبح إنفاق الحكومة المركزية أكثر أهمية.

وفي الأمد المتوسط إلى الأبعد، ستضطر بكين إلى تنفيذ إصلاحات مالية كبرى لإعادة بناء الفيدرالية المالية، إذ من غير المرجح أن تظل مبيعات الأراضي المصدر الأساس لإيرادات الحكومات المحلية، وعلى جانب الإنفاق، قد تحتاج بكين إلى تبسيط الحكومات المحلية وتقليص الأعباء المالية غير الضرورية.

تشير المذكرة، إلى أنه في حين توفر بكين للحكومات المحلية حصة أكبر من الضرائب، فإنها قد تضع في الوقت نفسه حداً أقصى لحجم التحويلات المالية لإعادة إدخال الانضباط المالي في ظل بعض اللامركزية، ومن الممكن أيضاً تصميم هذه التحويلات المالية لتشجيع التحضر من خلال ربطه بزيادة عدد السكان وأطفال المدارس، ومن الممكن أيضاً أن تطرح بكين آلية أفضل قائمة على السوق لخصخصة حصص الأراضي الحضرية حتى تتمكن المدن من النمو مع هجرة الناس إليها.

https://www.independentarabia.com/node/608721/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA%D8%9F

5 - تباطؤ الاقتصاد الصيني ينذر بانزلاق بكين في دائرة الركود

تظهر بيانات أغسطس ضعفاً في جميع القطاعات مما أثار دعوات جديدة لتجنب مصير اليابان

كفاية أولير صحافية، الثلاثاء 17 سبتمبر 2024 9:38

كلف ركود العقارات في الصين الاقتصاد 18 تريليون دولار من الثروة المفقودة (أ ف ب)

ملخص

أظهرت البيانات أن أسعار المنازل انخفضت 5.7 في المئة على أساس سنوي في أكبر انخفاض خلال تسع سنوات

تزداد معاناة الاقتصاد الصيني، مما يزيد الضغط على بكين لتعزيز الدعم للأسر أو المخاطرة بالوقوع في ركود منخفض النمو مصحوب بانخفاض الأسعار والخلافات التجارية. وأظهرت الأرقام التي نشرت السبت الماضي ضعف النشاط

الاقتصادي في جميع القطاعات خلال أغسطس (آب) الماضي، إذ سجلت أسعار المنازل أكبر انخفاض سنوي لها منذ تسع سنوات.

وأشارت بكين إلى أن مزيداً من الدعم في الطريق، لكن السياسات التي يجري اقتراحها، مثل خفض متطلبات الاحتياط للبنوك، تضاف إلى قائمة من التدابير الجزئية التي طبقت خلال العام أو العامين الماضيين، والتي فشلت حتى الآن في تحفيز الاقتصاد للوصول إلى نمو أعلى.

ولا يزال قادة الصين ملتزمين هدفهم الطويل الأمد في تحويل الصين إلى عملاق تكنولوجي محصن ضد التدخل الغربي، حتى لو كان ذلك على حساب النمو قصير الأجل أو إعادة التوازن لاقتصاد غير متكافئ يعتمد بصورة مفرطة على الاستثمار والصناعة.

وتتدفق الأموال إلى المصانع، لا سيما في الصناعات ذات الأولوية مثل السيارات الكهربائية وأشباه الموصلات ومعدات الطاقة المتجددة.

انزلاق الاقتصاد الصيني

ومن دون حوافز أقوى موجهة نحو تعزيز الإنفاق بدلاً من توسيع العرض، يحذر الاقتصاديون من أن الصين قد تنزلق إلى فترة ضارة من انخفاض الأسعار والنمو البطيء، مشابهة للركود الطويل الأمد الذي شهدته اليابان، أو التعامل المؤلم مع الديون بعد أزمات العقارات السابقة في أوروبا والولايات المتحدة. وقالت مديرة الأبحاث الاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في "موديز أناليتيكس" في سيدني كاترينا إيل لصحيفة "وول ستريت جورنال"، "يبدو أنهم يتخبطون... لا أرى أي شيء يبعث على التفاؤل".

وتعكس سلسلة من البيانات السلبية هذا القلق فقد تراجعت ثقة المستهلك في يوليو (تموز) الماضي، بينما لا تزال معدلات التضخم قريبة من الصفر، كما سجلت الاستطلاعات التجارية في أغسطس الماضي، انخفاضاً في الأرباح وزيادة في المخزونات لدى الشركات المصنعة الصينية، وهي علامات واضحة على أن المصانع تنتج سلعاً بسرعة أكبر بكثير من قدرة الصين أو حتى العالم على استيعابها.

وانخفضت مبيعات السيارات في أغسطس الماضي للشهر الخامس على التوالي، كما هبطت عائدات السندات الحكومية الصينية لأجل 10 سنوات إلى مستويات جديدة، مما يشير إلى تراجع ثقة المستثمرين في آفاق الاقتصاد.

وأظهرت البيانات الصادرة السبت الماضي أن مبيعات التجزئة ارتفعت بنسبة 2.1 في المئة فقط على أساس سنوي في أغسطس الماضي، بانخفاض حاد عن الزيادة التي بلغت 2.7 في المئة في الشهر السابق، وارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 4.5 في المئة، مقارنة بـ5.1 في المئة في يوليو الماضي، بينما تباطأ الاستثمار في المباني والمعدات والأصول الثابتة الأخرى ليصل إلى 3.4 في المئة حتى أغسطس الماضي، مقارنة بـ3.6 في المئة في الأشهر السبعة الأولى.

وأظهرت البيانات أن أسعار المنازل انخفضت بنسبة 5.7 في المئة على أساس سنوي في أغسطس الماضي، وهو أكبر انخفاض خلال تسع سنوات، على رغم جهود الحكومة لاحتواء أزمة العقارات من خلال خفض أسعار الفائدة، وتخفيف قيود شراء المنازل، والتعهد بشراء المنازل غير المبيعة.

وكانت النقطة المضيئة الوحيدة في الصادرات، التي ارتفعت بنسبة 8.7 في المئة على أساس سنوي في أغسطس الماضي، متفوقة بصورة كبيرة على الواردات، التي سجلت نمواً طفيفاً بنسبة 0.5 في المئة.

وخفض عديد من المحللين في "وول ستريت" توقعاتهم للاقتصاد الصيني لهذا العام والعام المقبل، في حين أن قلة هم الذين يعتقدون الآن أن هدف بكين بنمو يقارب خمسة في المئة لهذا العام يمكن تحقيقه من دون مزيد من الدعم من البنك المركزي والحكومة.

وكانت شركة "ميزوهو سيكيوريتيز" آخر المنضمين إلى موجة التخفيضات الجمعة الماضي، إذ خفضت توقعاتها للنمو إلى 4.7 في المئة هذا العام من 4.8 في المئة، مشيرة إلى ما سمته الخطر المتزايد للتأخر أو عدم كفاية الاستجابة السياسية للتحديات المتزايدة.

مخاوف الديون وأسعار الصرف والاستقرار المالي

وحتى الرئيس الصيني شي جينبينغ قلل من توقعاته، ففي خطاب ألقاه الخميس الماضي، حث كوادر الحزب الشيوعي على "العمل الجاد" لتحقيق هدف الحكومة. وفي يوليو الماضي، كانت التعليمات من كبار المسؤولين في الحزب هي "الإصرار بثبات على تحقيق" ذلك الهدف. في حين أن عدم تحقيق هدف النمو الرسمي سيكون أمراً غير معتاد، على رغم أن هدف "نحو 5 في المئة" يمنح بكين بعض المرونة. ويتوقع الاقتصاديون بصورة عامة تقديم دعم مالي ونقدي متواضع إضافي خلال ما تبقى من العام لدفع الاقتصاد نحو تحقيق الهدف. ولمح مسؤول كبير في بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني) خلال مؤتمر صحافي هذا الشهر إلى أن البنك المركزي يدرس خفض متطلبات الاحتياط للبنوك، مما سيتيح المزيد من الموارد للإقراض.

وأعلن المسؤولون عن خطط لشراء المنازل غير المبيعة وتحويلها إلى مساكن إيجارية ميسورة الكلفة، ومع ذلك، فإن الحوافز الكبيرة ليست مطروحة، إذ رفضت بكين الشهر الماضي اقتراح صندوق النقد الدولي لإنقاذ قطاع العقارات على نطاق واسع، معتبرة إياه مكلفاً للغاية وغير ضروري، ومن المرجح أن يتسبب في مشكلات مالية مستقبلية. في وقت تمسك المسؤولون بنهجهم التدريجي لدفع الاقتصاد إلى الأمام عند تعثره، من دون تحفيزه لنمو أعلى، مستشهدين بمخاوف تتعلق بالديون وأسعار الصرف والاستقرار المالي. أما الإصلاحات المعقدة المتعلقة بالضمان الاجتماعي والضرائب والرعاية الصحية، والتي من شأنها أن تضع الأسر على أرضية مالية أكثر ثباتاً تأجلت إلى المستقبل.

أزمة العقارات و18 تريليوناً من الثروة المفقودة

وتكمن جذور مشكلات الصين في أزمة العقارات التي لا تزال مستمرة وتستنزف الإيرادات الحكومية، وتعوق الاستثمار، وتمنع المستهلكين من الإنفاق بحرية. ويقدر الاقتصاديون في بنك "باركليز" أنه إذا انخفضت أسعار المنازل على مستوى البلاد بنفس نسبة التراجع البالغة 30 في المئة التي سجلت في المدن الكبرى منذ عام 2021، فإن ركود العقارات في الصين كلف الاقتصاد 18 تريليون دولار من الثروة المفقودة، وهو مبلغ مذهل يعادل نحو 60 ألف دولار للأسرة الصينية المكونة من ثلاثة أفراد.

وقال الرئيس التنفيذي لسلسلة الفنادق "ماريوت إنترناشيونال"، في مؤتمر لـ"بنك أوف أميركا" أنتوني كابوانو "هناك أزمة حقيقية في ثقة المستهلك في الصين".

وتحاول بكين تعويض الضعف الداخلي من خلال زيادة إنتاج المصانع والصادرات، وإعادة توجيه الاستثمار بعيداً من العقارات نحو التصنيع المتقدم والقطاعات التكنولوجية الأخرى لبناء اقتصاد أقوى وأكثر اكتفاءً ذاتياً، لكن هذه الاستراتيجية تواجه مقاومة متزايدة من الشركاء التجاريين الذين يشعرون بالقلق من تدفق السلع الصينية الرخيصة. وأعلنت الهند هذا الأسبوع أنها ستفرض تعريفات جمركية بنسبة 30 في المئة على بعض واردات منتجات الصلب الصينية، وهي أحدث إجراء ضمن سلسلة من التدابير التجارية التي اتخذتها الاقتصادات الناشئة الكبرى ضد الصين، علاوة على أن الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وكندا، تفرض حواجز أمام السيارات الكهربائية الصينية الصنع وتوجه أموال دافعي الضرائب نحو الصناعات الحساسة مثل رقائق الحواسيب والطاقة المتجددة لحمايتها من هجوم المنافسة الصينية.

نهج ترمب وهاريس تجاه الصين

قال الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب إنه سيرفع التعريفات الجمركية على الواردات الصينية إلى 60 في المئة إذا فاز في الانتخابات في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، وهو ما سيشكل تحديا أكبر بكثير لاقتصاد الصين مقارنة بالحرب التجارية التي خاضها خلال فترته الرئاسية الأولى. ومن المتوقع أن تلتزم نائبة الرئيس كامالا هاريس، المرشحة الديمقراطية، إلى حد كبير بنهج إدارة بايدن الذي يركز على حماية قطاعات معينة من خلال التعريفات الجمركية والقيود الأخرى، وتقييد وصول الصين إلى التكنولوجيا الأميركية.

وبالنسبة إلى عديد من الاقتصاديين، فإن التحدي الأكثر إلحاحاً الذي تواجهه الصين هو الانكماش، ففترة طويلة من انخفاض الأسعار تجعل الديون أصعب تحملاً وتثني الناس عن الإنفاق، إذ يتوقعون صفقات أفضل في المستقبل، كما تتأثر أرباح الشركات والتوظيف سلباً.

وقال المحافظ السابق لبنك "الشعب الصيني" يي غانغ الأسبوع الماضي في مناقشة خلال قمة "بوند"، وهو منتدى مالي في شنغهاي، مشيراً إلى كبار المسؤولين الصينيين، "أعتقد أنه يجب عليهم التركيز حالياً على محاربة الضغوط الانكماشية".

وارتفعت أسعار المستهلكين في الصين بنسبة 0.6 في المئة، لكن عند استبعاد العناصر المتقلبة مثل الغذاء والطاقة، كانت الزيادة 0.3 في المئة فحسب، وهو أدنى معدل للتضخم الأساس منذ أكثر من ثلاث سنوات. أما أسعار المنتجين، وهي الأسعار التي تتقاضاها الشركات مقابل السلع عند مغادرتها المصانع، فقد تراجعت لمدة عامين تقريباً، علاوة على أن مقياساً أوسع لتغيرات الأسعار عبر الاقتصاد ككل انخفض في ستة من الأرباع السبعة الماضية.

ويقول الاقتصاديون إن تخفيض أسعار الفائدة وزيادة الإنفاق الحكومي سيساعدان، ولكن ينبغي أيضاً اتخاذ تدابير لرفع معنويات المستهلكين. في حين قد تحفز المساعدات قصيرة الأجل مثل القسائم أو المبالغ النقدية عبر تطبيقات الدفع الإلكتروني الإنفاق موقتاً، لكن الحل الدائم يتطلب بداية التعافي في سوق الإسكان.

وقالت كبيرة الاقتصاديين لمنطقة الصين الكبرى في "آي إن جي" بهونغ كونغ لين سونغ، "ما دام الأسر لا تزال حذرة بهذه الصورة، ستستمر الضغوط الانكماشية".

https://www.independentarabia.com/node/607917/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85-%D9%88%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A9/%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B7%D8%A4-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%B0%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%B2%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%83%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%AF

6 - نمو الاقتصاد الصيني يفوق التوقعات في الفصل الأول من العام

محللون يرون أن ضعف ثقة المستهلك والقطاع العقاري لا يزالان يشكلان تحدياً

محمود الجمل صحافي، الثلاثاء 16 أبريل 2024 15:55

سجل الناتج المحلي الإجمالي الصيني للأشهر الـ3 الأولى من العام نمواً بنسبة 5.3 في المئة (اندبندنت عربية)

سجل الاقتصاد الصيني في الربع الأول من 2024 نمواً بلغ 5.3 في المئة وهي نسبة تفوق التوقعات، بحسب ما أظهرت بيانات، اليوم الثلاثاء، لكن أرقام مبيعات التجزئة والإنتاج الصناعي المخيبة للآمال تشير إلى أن المسؤولين يواجهون رياحاً معاكسة قوية لتحقيق الهدف الذي وضعوه نصب أعينهم للعام الحالي.
وحددت الصين نمواً عند نحو خمسة في المئة هدفاً لعام 2024، وهو ما أقر المسؤولون بالفعل أنه "لن يكون سهلاً" واعتبره محللون هدفاً طموحاً بالنظر للتحديات التي تواجه ثاني أكبر اقتصاد في العالم.
وسجل الناتج المحلي الإجمالي للأشهر الثلاثة الأولى من العام نمواً بنسبة 5.3 في المئة مقارنة بـ5.2 في المئة في الفصل الذي سبقه، وفق ما أعلن المكتب الوطني للإحصاء.
وتتخطى هذه الأرقام توقعات محللين من بينهم وكالة "بلومبيرغ" التي أشارت إلى نمو بنسبة 4.8 في المئة.

انطلاقة جيدة: وقال مكتب الإحصاء إن "الاقتصاد الوطني واصل زخمه وانطلق انطلاقة جيدة".
ولا تزال أرقام الناتج المحلي الإجمالي تعد مؤشراً أساسياً إلى صحة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، مع أنها سياسية إلى حد كبير.
وأرقام اليوم الثلاثاء، "تجاوزت توقعات السوق بهامش كبير"، وفق ما قالت كبيرة الاقتصاديين في بنك "هانغ سينغ" الصيني دان وانغ إلى "وكالة الصحافة الفرنسية".
وأضافت "كان الاستثمار في الاستهلاك والإسكان العائق الرئيس، فيما كان التصنيع والبنية التحتية المحركين الرئيسين"، موضحة أن "ذلك يعكس التحول الأساس في السياسات من التركيز على السوق الاستهلاكية وقطاع الخدمات إلى النمو الصناعي".

لكن متاعب سوق العقارات لا تزال تمثل انعطافة بالغة الأهمية بالنسبة إلى الاقتصاد مع استمرار انخفاض أسعار المنازل وفيما أرسل كبار المطورين العقارين من بينهم كانتر غاردن وفانكي، مؤشرات سلبية في شأن أرباحهم والصعوبات التي يواجهونها في سداد الديون.

وفي انعكاس لتلك الصعوبات سُجل، الشهر الماضي، أيضاً انخفاض في أسعار العقارات في كبرى مدن الصين، وتلوح في الأفق أيضاً مخاوف في شأن عودة الانكماش.

وحذر الزميل في معهد "أميركان إنتربرايز" من أن الأخبار الجيدة تنتهي مع رقم إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الذي يتم تعديله ليحتسب التضخم.

وقال إن "الانكماش واضح في الناتج المحلي الإجمالي وفي أسعار المنتجين"، موضحاً أن "مبيعات التجزئة القياسية كانت أبطأ مقارنة بهذه الفترة من العام الماضي".

وتابع "هناك قراءتان للمجموعة الكاملة من الأرقام أولهما نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المفاجئ في الصين غير مستدام، بينما القراءة الثانية هي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المفاجئ في الصين زائف". إلى ذلك تشهد بعض القطاعات أداء جيداً، أبرزها الخدمات، مع عودة الناس لارتياد المطاعم والسفر والتنقل في الداخل وزيارة الأماكن السياحية. لكن مبيعات التجزئة، المؤشر الرئيس لإنفاق الأسر، والإنتاج الصناعي تراجعاً الشهر الماضي وفق مسؤولين. وسجلت مبيعات التجزئة نمواً بنسبة 3.1 في المئة فحسب على أساس سنوي، بانخفاض من 5.5 في المئة في أول شهرين من 2024، في حين ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 4.5 في المئة مقارنة بسبعة في المئة في الفترة من يناير (كانون الثاني) الماضي إلى فبراير (شباط) 2024. وانخفض معدل البطالة من 5.3 في المئة في فبراير الماضي إلى 5.2 في المئة في مارس (آذار) 2024.

صورة غير مكتملة: لكن هذا الرقم يعرض صورة غير مكتملة كونه يشمل فحسب العمال في المدن، ويستبعد فعلياً ملايين العمال المهاجرين من المناطق الريفية، المعرضين بصورة خاصة لأخطار الانكماش الاقتصادي الذين ساءت أوضاعهم بسبب أزمة الإسكان. في غضون ذلك، خفضت وكالة التصنيف الائتماني "فيتش"، الأسبوع الماضي، توقعات الائتمان السيادي للصين إلى "سلبي"، محذرة من

"تزايد الأخطار على توقعات المالية العامة في الصين" في وقت تواجه مزيداً من "الآفاق الاقتصادية المربكة". وأعلن صناع القرار عن سلسلة من الإجراءات المحددة الهدف إضافة إلى إصدار سندات سيادية بمليارات الدولارات لتعزيز الإنفاق على البنى التحتية وتحفيز الاستهلاك، لكن المحللين يقولون إن هناك كثيراً الذي يتعين القيام به، وشددت بكين اليوم على أن جهود الدولة لتعزيز النمو "تؤتي ثمارها". وقال رئيس شركة "بينبوينت آسيت مانغمنت" وكبير الاقتصاديين لديها تشيوي تشانغ في مذكرة إن "النمو القوي في الربع الأول سيجعل الحكومة مرتاحة إزاء الوضع الحالي للسياسات".

وما يعوق النمو بصورة خاصة تراجع الثقة في صفوف الأسر والشركات في هذا السياق من الغموض الاقتصادي الذي يلحق الضرر بالاستهلاك. من جهته قال تشاوبينغ تشو من "جيه بي مورغان" لإدارة الأصول، إن "ضعف ثقة المستهلك والقطاع العقاري لا يزالان يشكلان تحدياً"، مشدداً على "الحاجة إلى مزيد من الدعم السياسي الاستباقي لتعزيز توقعات المستهلكين وطلبهم".

https://www.independentarabia.com/node/568941/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D9%81%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85

7 - أسعار المستهلكين تنجي الاقتصاد الصيني من انكماش عنيف

تراجع كبير في الصادرات والواردات و"موديز" تخفض توقعات النمو لـ4 في المئة في 2024

اندبندنت عربية، الأربعاء 13 سبتمبر 2023 9:06

محلل عالمي يؤكد ضرورة إعادة النظر في تحول اقتصاد الصين إلى الأكبر عالمياً

(أ ف ب)

ملخص

ترجيحات ببقاء الأداء الاقتصادي الصيني باهتاً للفترة المتبقية من 2023 والنصف الأول من 2024

سجلت الصين ارتفاعاً في مؤشر أسعار الاستهلاك خلال أغسطس (آب) الماضي، ما أتاح لثاني أكبر اقتصاد في العالم الخروج من الانكماش المالي على رغم ضعف الاستهلاك الداخلي الذي يعقد الانتعاش الاقتصادي.

وأعلن مكتب الإحصاءات الوطني، أن مؤشر أسعار الاستهلاك الذي يعتبر المقياس الرئيس للتضخم، ارتفع في أغسطس بنسبة 0.1 في المئة بمعدل سنوي.

وشهدت الصين في يوليو (تموز) الماضي، انكماشاً مالياً للمرة الأولى منذ عام 2021 مع تراجع الأسعار بنسبة 0.3 في المئة بوتيرة سنوية.

كان محللون توقعوا ارتفاعاً أكبر في الأسعار بنسبة 0.2 في المئة خلال أغسطس، في وقت يحدث انكماش الأسعار أو الانكماش المالي عند تراجع أسعار السلع والخدمات، وهو نقيض التضخم. وشهدت الصين في أواخر 2020 ومطلع 2021 فترة قصيرة من الانكماش المالي نتيجة انهيار أسعار لحوم الخنزير، الأكثر استهلاكاً في البلد، ويعود الانكماش المالي السابق إلى عام 2009.

ورغم ارتفاع الأسعار في أغسطس، لا يستبعد عدد من المحللين تراجعها مجدداً في الأشهر المقبلة، في ظل أزمة قطاعات تشكل محركاً أساساً للنمو في الصين، وارتفاع بطالة الشباب إلى مستوى قياسي تخطى 20 في المئة في يونيو (حزيران) الماضي، ما حمل السلطات على تعليق نشر هذه الأرقام الشهرية.

اقتصاد الصين لن يصبح الأكبر في العالم

وبسبب المشكلات التي يواجهها الاقتصاد الصيني، قال المتخصص في الشأن الاقتصادي محمد العريان، إن "وجهات النظر التي تشير إلى أن اقتصاد الصين ربما يصبح الأكبر في العالم تحتاج إلى إعادة النظر".

ورغم أن النمو الكبير الذي حققه الاقتصاد الصيني على مدار العقود الماضية ساعد بكين في أن تصبح الدولة صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، إلا أن اتجاه

التراجع الحالي أضعف وجهات النظر حيال الاقتصاد الصيني وقدرته على تجاوز نظيره الأميركي.

ووفق صحيفة "فاينانشيال تايمز"، يرى كبير الاقتصاديين لدى "إليانز"، أنه "حان الوقت للأسواق بأن تدرك أن الصين لن تعود لاقتصادها القديم"، مشيراً إلى أن عودة الصين كمحرك قوي للاقتصاد العالمي غير محتملة في المستقبل القريب، وأضاف أن "الأداء الاقتصادي سيبقى باهتاً على الأرجح للفترة المتبقية من 2023 والنصف الأول من 2024".

وفي وقت يعلق محللون ومستثمرون آمالاً واسعة على تنفيذ السلطات الصينية برنامج تحفيزات واسع النطاق للنهوض باقتصادها وتعزيز الإنفاق المحلي لديها، إلا أن العربان يستبعد قيام بكين بذلك في مواجهة قضايا هيكلية أكبر.

ولا يتوقع العربان أن يقدم قادة الصين المزيد من التحفيزات التقليدية خوفاً من أن تؤدي المرونة المستمرة إلى زيادة فرص انزلاق الصين في فخ الدخل المتوسط والتشجيع على الفساد.

على الجانب الآخر، رجح أن تواصل الصين تطبيق تدابير أصغر حجماً، في الوقت الذي تنظر فيه نحو التحول إلى صناعات نمو جديدة مثل الطاقة الخضراء والرعاية الصحية والذكاء الاصطناعي. لكن يرى في الوقت نفسه أن التحديات التي تواجه النمو ستظل قائمة وأن الصين سيتعين عليها تنفيذ تدابير هيكلة ديون أكبر.

تراجع كبير في الصادرات والواردات

وقبل أيام، أظهرت بيانات جمركية، أن صادرات الصين انخفضت 8.8 في المئة خلال أغسطس الماضي على أساس سنوي، بينما انكمشت الواردات بنسبة 7.3 في المئة، مما يزيد الضغط على قطاع الصناعات التحويلية الضخم في البلاد مع تراجع الطلب في الداخل والخارج.

كان استطلاع أجرته وكالة "رويترز"، لآراء اقتصاديين توقع انخفاضاً بنسبة 9.2 في المئة بالصادرات وانخفاضاً بنسبة 9.0 في المئة في الواردات.

ويخاطر ثاني أكبر اقتصاد في العالم بفقدان هدف النمو السنوي لبكين البالغ نحو خمسة في المئة، إذ يتصارع المسؤولون مع تفاقم تراجع العقارات وضعف

الإنفاق الاستهلاكي وتراجع نمو الائتمان، مما دفع المحللين إلى خفض توقعات النمو لهذا العام، وخلال الأشهر الأخيرة، أعلنت بكين سلسلة من الإجراءات لدعم النمو، مع تخفيف بعض قواعد الاقتراض خلال الأسبوع الماضي من قبل البنك المركزي الصيني.

لكن المحللين يحذرون من أن الخطوات قد يكون لها تأثير ضئيل مع تباطؤ انتعاش سوق العمل وعدم اليقين في شأن توقعات دخل المنازل.

وانكمش نشاط المصانع الصينية للشهر الخامس على التوالي في أغسطس، بحسب ما أظهر مؤشر مديري المشتريات الأسبوع الماضي، متأثراً بنقص طلبات التصدير الجديدة وقطع الغيار المستوردة، ومع ذلك، أشار أصحاب المصانع إلى تحسن أسعار المنتجين للمرة الأولى منذ سبعة أشهر، في إشارة إلى تحسن الطلب المحلي. وانخفضت الشحنات الكورية الجنوبية إلى الصين، وهو مؤشر رئيس لواردات الأخيرة، بمقدار الخمس فقط في الشهر الماضي، متراجعة من انخفاض بنسبة 27.5 في المئة خلال الشهر السابق، وسجلت الصين فائضاً تجارياً قدره 68.36 مليار دولار الشهر الماضي، مقارنة مع 73.80 مليار دولار متوقعة و80.6 مليار دولار في يوليو الماضي.

أزمات عنيفة تطارد صناعة الظل المصرفية

وفيما تخيم أزمات القطاع العقاري على بيانات النمو الصيني، كشفت وكالة "موديز"، أن الصين تواجه "تحديات نمو كبيرة" ناجمة عن ضعف ثقة الأعمال والمستهلكين وسط حالة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي، واستمرار مشكلات قطاع العقارات وشيخوخة السكان العاملين.

وأبقت الوكالة الدولية على توقعاتها لنمو الاقتصاد الصيني لهذا العام عند مستوى خمسة في المئة لكنها خفضت توقعاتها لعام 2024 إلى أربعة في المئة من 4.5 في المئة في توقعات سابقة، وقالت في تقريرها، "تشير البيانات الواردة من الصين إلى أن التعافي الاقتصادي من سياسة القضاء على فيروس كورونا لفترة طويلة لا يزال ضعيفاً، إذ يبدو أن زخم إعادة فتح اقتصادها الذي شهدناه في مارس (آذار) وأبريل (نيسان) ومايو (أيار) يتضاءل".

ويواجه ثاني أكبر اقتصاد في العالم ضائقة مالية متزايدة، مما يعني مشكلات كبيرة لصناعة الظل المصرفية في البلاد التي تبلغ قيمتها نحو ثلاثة تريليونات دولار، فالأسر الصينية تنفق أقل، وإنتاج المصانع يتراجع، والشركات تستثمر بشكل أبطأ مقارنة بالعام الماضي.

وقفزت معدلات البطالة بين الشباب بشكل كبير لدرجة أن بكين قررت التوقف عن نشر البيانات، وفي الوقت نفسه يعاني سوق العقارات من أزمة مع انخفاض أسعار المنازل وتخلف بعض كبار المطورين عن السداد.

ويعمل مقرضو الظل، بما في ذلك الشركات الائتمانية، خارج النظام المصرفي الرسمي، ويتم تنظيمها بشكل طفيف فقط، وهي جزء مهم للغاية من القطاع المالي في الصين، وتسهل هذه المؤسسات حركة الأموال من المستثمرين إلى البنية التحتية والعقارات ومجالات الاقتصاد الأخرى.

وحافظت البنوك المدعومة من الحكومة الصينية لفترة طويلة على أسعار فائدة منخفضة على الودائع المصرفية، مما مكن هذه الصناديق الاستئمانية، التي تدفع غالباً أسعار فائدة تتراوح بين ستة إلى ثمانية في المئة من جذب المستثمرين بوعود عوائد أعلى.

وعلى رغم تمتع القطاع بسمعة طيبة كأدوات استثمار آمنة، لكن الآن، أدت المشكلات الاقتصادية في الصين إلى فشل بعض الصناديق الاستئمانية، وأثقلت كاهل بعضها الآخر بأخطار تكبد خسائر مالية هائلة، مما ترك مليارات الدولارات تحت رحمة تباطؤ الاقتصاد، وأثارت الأخطار المتزايدة المخاوف من أن أزمة مالية أكبر تلوح في الأفق.

وكانت التطورات الأخيرة أقل من مشجعة، إذ بدأت بعض الثقة تتراجع بالفعل، وفقاً لوسائل الإعلام الحكومية الصينية، وتخلف "زونغ رونغ"، وهو أحد أكبر الصناديق الاستئمانية في البلاد، والذي تمكن من إدارة أموال بقيمة نحو 87 مليار دولار لعملاء من الشركات والأفراد الأثرياء حتى نهاية عام 2022، عن الدفع للعملاء في أغسطس الماضي.

قروض غربية لمؤسسات الظل المصرفي

في الوقت نفسه وإزاء التطورات الأخيرة، يشعر الخبراء بالقلق من أن سقوط هذه الصناديق الاستئمانية يمكن أن يؤدي إلى تأثير الدومينو، الذي ينتشر عبر الاقتصاد العالمي، وذلك لأن بنوك الظل لا تمثل مشكلة في الصين فحسب.

ويقول فيليب تويز من شركة تويز لإدارة الأصول، إن "هذا النوع من المنظمات موجود في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في أوروبا... ما يحدث في الصين يخلق أخطاراً رئيسة بالنسبة إلى الاقتصاد الصيني مع إمكانية انتقال العدوى إلى اقتصادات أخرى، فالولايات المتحدة الأميركية لديها حصتها من مصرفي الظل أيضاً، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي". ويضيف أن "مصدر القلق الرئيس هو ما إذا كانت المنظمات الغربية قد أقرضت بنوك الظل وأصبحت الآن معرضة للخطر، وهذا يمكن أن يخلق مشكلات ويؤثر في الاقتصاد الأوسع أو سوق الأسهم الأوسع".

وتابع تويز، "حتى الآن، شهدنا حالات تخلف عن السداد لم تتدخل فيها الحكومة الصينية"، وقد أدى عدم التدخل إلى موجة من الاحتجاجات من قبل المستثمرين الغاضبين وزيادة وجود الشرطة خارج مكاتب "زونغ رونغ"، وقد تشير الاحتجاجات إلى أن مشكلات الصندوق أعمق مما كان يعتقد في السابق.

لكن السؤال الحقيقي المثير للاهتمام هو ما إذا كانت هذه الاحتجاجات ستتوسع وما إذا كانت الحكومة ستتدخل، وعن ذلك أجاب تويز، "لا يمكننا تحمل اختفاء الكثير من الأموال الإضافية من خلال تخلف بنوك الظل عن السداد".

https://www.independentarabia.com/node/495046/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%86%D8%AC%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%86%D9%83%D9%85%D8%A7%D8%B4-%D8%B9%D9%86%D9%8A%D9%81

8 - الاقتصاد الصيني في أزمة ويبدو أن بكين عاجزة عن فعل أي شيء

يكتب كريس بلاكهيرست قائلاً إن "الصين بعد سنوات من النجاح الاقتصادي المزدهر، لم يعد يمكن الاعتماد عليها لإنقاذ بقية العالم من النمو الضعيف"

كريس بلاكْهيرْست إعلامي ، الاثنين 28 أغسطس 2023

"تحتل الصين الآن موقعاً على الساحة العالمية لا يساوي سوى موقع الولايات المتحدة" (رويترز)

ملخص

يكتب كريس بلاكهيرست قائلاً إن الصين، بعد سنوات من النجاح الاقتصادي المزدهر، لم يعد يمكن الاعتماد عليها لإنقاذ بقية العالم من النمو الضعيف: الاقتصاد الصيني في أزمة – ويبدو أن بكين عاجزة عن فعل أي شيء حيال ذلك

على مدى العقود القليلة الماضية، تمثلت إحدى القصص العالمية العظيمة في صعود الصين الذي بدا مصطردا.

قبل أقل من أربعة عقود، كان دخل الفرد فيها أقل منه في الهند. والآن، تجاوز دخل الفرد الصيني نظيره الهندي بأشواط، لتصبح الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم على طول المسار.

الأهم من ذلك، أن الصين هي محرك الازدهار العالمي. يحتسب دافال جوشي من "بي سي أي للبحوث" أن الصين ولدت نسبة مذهلة بلغت 41 في المئة من النمو العالمي في السنوات الـ10 الماضية، أي ما يقرب من ضعفي مساهمة الولايات المتحدة البالغة 22 في المئة وأكثر بكثير من حصة منطقة اليورو التي سجلت تسعة في المئة.

عاملو بناء في شركة صينية في ميناء بالقرب من ليما في بيرو (غيتي)

"بعبارة أخرى، من معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي البالغ 2.6 في المئة خلال السنوات الـ10 الماضية، حققت الصين 1.1 نقطة مئوية، بينما لم تحقق الولايات المتحدة ومنطقة اليورو سوى 0.6 نقطة و0.2 نقطة على التوالي".

كان الاقتصاد الصيني ينمو باستمرار بمعدل ثمانية إلى تسعة في المئة سنوياً، متقدماً بفارق كبير عن أي بلد آخر. فجأة، وفيما يشهد العالم صدمة زلزالية، انخفض معدل النمو في الصين إلى نصف ذلك المعدل.

وتتراجع الأسعار الخاصة بالمستهلكين في الصين في حين تشهد شركات العقارات في البلاد، المسؤولة عن كثير من نموها المذهل في مجال البناء، تأرجحاً. وانخفضت الصادرات، ووصلت بطالة الشباب إلى أرقام دفعت بكين إلى التوقف عن نشرها. وانخفض مؤشر "هانغ سنغ" الخاص ببورصة هونغ كونغ بأكثر من 20 في المئة منذ يناير (كانون الثاني). وهبط اليوان الصيني إلى أدنى مستوى له في 16 سنة، مما اضطر المصرف المركزي إلى إجراء أكبر دفاع عن العملة على الإطلاق.

حسناً. فجأة، ليست الصين كما كانت وليست كما اعتدنا عليها. لم يعد بإمكاننا الاسترخاء بأمان مع علمنا بأن اقتصاداً واحداً في الأقل سيملأ الفراغ ويمضي قدماً.

اليوم، تتهاوى مساهمة الصين في النمو العالمي، إذ انخفضت إلى 0.5 في المئة. يقول بعض خبراء الاقتصاد إن النمو في الصين قد ينزلق أكثر إلى اثنين في المئة، إلى ذلك النوع تحديداً من المستويات الرتيبة التي تشهدها الولايات المتحدة وغيرها.

باختصار، لم يعد بإمكاننا الاعتماد على إخفاء الصين الضعف في أماكن أخرى. وفي الوقت نفسه ونظراً إلى حدة السقوط، أصبحت الصين نفسها مشكلة.

مع نفوذها الاقتصادي الجديد جاءت القدرات السياسية. تحتل الصين الآن موقعاً على الساحة العالمية لا يساوي سوى موقع الولايات المتحدة.

في الغرب، كنا ننتقد ودها الظاهر تجاه البلدان الأخرى، واتهمنا بكين بالسعي إلى الإمبريالية المالية، واستخدام ثروتها للحصول على مزايا استراتيجية في أنحاء العالم كله. وكانت هناك مبادرة الحزام والطريق والاستثمارات الضخمة في أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا ومنطقة البحر الكاريبي. ووقعت العديد من السلع الأكثر قيمة – وندرة – في العالم تحت سيطرة الصين.

وفي المملكة المتحدة، وعلى رغم انتقادنا سجل الصين في مجال حقوق الإنسان وقلقنا من نواياها الحقيقية، تقبلنا مع ذلك ملكية الصين لبعض من أشهر شركاتنا وممتلكاتنا.

التنين الصيني: مارد أيقظته إمبريالية الغرب

على مر التاريخ، خضعت الصين لاستعمار غربي وحروب أفيون ما زالت آثارها ترسم نظرة بكين للغرب وتقود عملية الصعود والتوسع الصيني في العالم. إليكم القصة.

مهما كان هدف الصين حقاً، كانت هي البلاد التي تدخلت للمساعدة في مساحات واسعة من العالم حيث لم يتدخل الغرب. انظروا إلى سريلانكا، التي أنقذتها بكين، لكنها الآن تحت أثرها (تحمل الصين ما يقرب من 20 في المئة من ديون سريلانكا).

وتأكد تموضع الصين كبديل للولايات المتحدة عندما تموضعت البلدان بعد غزو روسيا لأوكرانيا. رفض عدد كبير من البلدان الخط المناهض لروسيا الذي انتهجته المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقررت بدلاً من ذلك الوقوف إلى جانب الصين – مما أدى إلى تمكين روسيا من الاتجار بحرية، وكانت الجهود الرامية إلى فرض عقوبات من خلال العقوبات الغربية غير فاعلة إلى حد كبير.

أما على الصعيد الخارجي، فتحركت الصفائح التكتونية العالمية – لم تعد الولايات المتحدة والدولار يحددان الحدود الدولية. ونشأت كتلة شكلت قوة جديدة، تتألف من روسيا والهند والصين، مع تحريك الصين المقابض إلى حد كبير.

داخلياً أيضاً، تعد الصين أمة تحولت. تقفز مستويات المعيشة، ويخرج الناس إلى حد كبير من الفقر إلى درجة لم يكن يعتقد أنها ممكنة قبل وقت ليس ببعيد.

لكن الآن، وللمرة الأولى، تثار شكوك جدية في قدرة الصين على الاستمرار في الأداء على هذا المستوى الرفيع.

لوضع الأمر في السياق: عندما وقع الانهيار المالي العالمي عام 2008، كانت الصين هي التي قادت العالم إلى التعافي، إذ أطلقت أكبر حزمة تحفيز، عندما ضرب كوفيد، كانت الصين الاقتصاد الرئيس الوحيد الذي لم يدخل في ركود. واختفت شبكة الأمان التي قدمتها الصين.

على رغم كل ما تبديه الصين على الساحة العالمية وتقديم نفسها على أنها صديق ومخلص، تظل بلداً مغلقاً في شكل صارم، وتخضع تماماً إلى قبضة الحزب الشيوعي الاستبدادية.

نظر حكامها إلى ما حدث في بلدان أخرى ولم يرغبوا ما رأوه. على عكس الاتحاد السوفياتي الذي سار على طريق الانفتاح والشفافية في عهد ميخائيل غورباتشوف، لم يصل قادة الصين إلى حد الإصلاح السياسي.

لقد شهدوا ما حدث في الاتحاد السوفياتي وبالتأكيد لم يتبعوا خطى غورباتشوف بنسختهم الخاصة من الغلاسنوست [الانفتاح المدني والشفافية]. في الصين، تبقى السلطة راسخة بين يدي الحزب الشيوعي.

يعد الحفاظ على السيطرة الحديدية الأولوية القصوى للرئيس شي جينبينغ – هو يتقدم بفارق كبير على أي شيء آخر وهو مطلوب بأي ثمن. ومن ضمن هذه الرغبة، تواصل الصين إنفاق مبالغ طائلة على بناء قوتها العسكرية، إلى درجة أنها محيرة إذا لم تستخدم ومرعبة إذا استخدمت.

هذا الهدف هو الذي جعل الصين تفرض أشرس الإغلاقات في ظل "كوفيد-19". وكانت الخسائر التي خلفتها هذه التدابير، اجتماعياً ومالياً، ضخمة، ذلك أن الحكومات المحلية واجهت فواتير وديوناً ضخمة في غياب النشاط الاقتصادي.

ومع ذلك، ربما ناسب الرئيس شي إبقاء البلاد راضخة، فسجن مواطنوها فعلياً في منازلهم، إلى أن عين في منصبه بأمان لولاية ثالثة.

لقد نم شي عن عصبية متذبذبة. في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، ركزت رسالته في المؤتمر الوطني الـ20 على المثل العليا المتمثلة في غرض مشترك، وتنمية عالية الجودة، وأجندة عالمية، والسلام.

عاملان في كشك بسوق جينغشن للمأكولات البحرية في بكين (غيتي)

وبعد شهر، سارت تظاهرات معارضة لبداية الإغلاق القاسي. وأدت هذه التظاهرات إلى قمع شديد معتاد. وبمجرد أن شعرت بكين بأنها قادرة على ذلك، مع

نهاية الجائحة، تخلت عن موقفها الصارم، وقلبت السياسة، معلنة إعادة فتح مفاجئة وغير متوقعة.

ينم هذا الآن عن إجراء مشوب بالذعر. برزت طفرة قصيرة في إنفاق المستهلكين لكن شكوكاً بدأت في الظهور. وتلخص ما عرفته بكين في أن الديون كانت ترتفع باطراد خلال الجائحة. كانت الديون مرتفعة من قبل، والآن ارتفعت أكثر.

في تطور يثير القلق، اتضح أن الصين ليست في وضع يمكنها من شق طريقها للخروج من الزاوية، كما فعلت عام 2008. في الواقع، لا تزال كلفة تلك الخطوة محسوسة، فهي جزء من جبل الاقتراض الهائل الذي تراكم.

ما يعنيه هذا هو أن بكين تبدو عاجزة بدلاً من كونها قوية، غير قادرة على اتخاذ خطوات جريئة من شأنها أن تنهي الأزمة وتشعل شرارة التعافي.

تتخذ تدابير صغيرة كثيرة لكن أياً منها ليس بالحجم الذي يتطلبه الوضع. يعطي شي انطباعاً عن شخص يداه مقيدتان. يجب أن يصارع لكنه، على ما يبدو، لا يستطيع أو لا يرغب في ذلك، لأن ذلك ينطوي على زيادة الديون وفرض مزيد من الضغط على الخدمات العامة، مما قد يخاطر بإثارة مزيد من الاضطرابات.

لا تساعد في ذلك العلاقات الضعيفة المستمرة مع الولايات المتحدة وبعض من حلفائها. وتعد قدرة الصين على المناورة ضعيفة.

وهناك أيضاً معرفة أن كتلة البلاد السكانية تتقلص. ومن المتوقع أن يكون معدل النمو الصيني أبطأ وأقل انتظاماً مقارنة به في الماضي.

ليس الوقت مناسباً للذعر بل للإقرار بهذا التحول. بدلاً من اعتبار قوة الصين أمراً مسلماً به والرهان على وزنها الاقتصادي واستثمارها، على العالم أن يتعود على صين مختلفة. لا تزال قوية، ولا تزال لها جذور في كل مكان، لكن قوتها وجذورها تقلصت. © The Independent

https://www.independentarabia.com/node/488791/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%88%D9%8A%D8%A8%D8%AF%D9%88-%D8%A3%D9%86-%D8%A8%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D8%B2%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D9%81%D8%B9%D9%84-%D8%A3%D9%8A-%D8%B4%D9%8A%D8%A1

9 - الاقتصاد الصيني يتجاوز التوقعات وينمو بـ4.5 في المئة في الربع الأول

التوسع كان مدفوعاً بارتفاع الاستهلاك والخدمات والإنفاق على البنية التحتية

اندبندنت عربية ووكالات، الثلاثاء 18 أبريل 2023 14:25

سجلت مبيعات التجزئة الصينية ارتفاعاً بنسبة 5.8 في المئة في الربع الأول (أ ف ب)

ملخص

ارتفاع #معدل_النمو في الصين جاء بعد سنوات عجاف إذ حققت بكين أسوأ معدل أداء في #الناتج_المحلي الإجمالي العام الماضي.

تجاوز الاقتصاد الصيني التوقعات ليسجل معدل نمو بلغ 4.5 في المئة في الربع الأول من العام الحالي، في إشارة إلى أن البلاد تعود إلى الحياة وسط سعي بكين إلى تحقيق انتعاش قوي بعد سنوات الوباء.

ارتفاع معدل النمو جاء بعد سنوات عجاف، إذ حققت الصين أسوأ معدل أداء في الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي، إذ لم يتخط حدود ثلاثة في المئة، ليكون ثاني أسوأ معدل نمو في ما يقرب من 50 عاماً وأقل بكثير من الهدف الرسمي البالغ حوالى 5.5 في المئة.

النمو أعلى من توقعات

وجاء معدل النمو أعلى من توقعات المحللين الذين قدروا معدل نمو لا يزيد على أربعة في المئة في الربع الأول من العام الحالي.

وحددت حكومة بكين معدل نمو متواضع في العام الحالي لا يزيد على خمسة في المئة، بعد أن ألغت سياسة "صفر كوفيد"، في محاولة للتعافي الاقتصادي السريع.

وقال المكتب الوطني للإحصاء في الصين، إن "توقعات السوق تحسنت بشكل ملحوظ"، مضيفة أن ارتفاع معدل النمو جاء مدفوعاً بارتفاع الاستهلاك والخدمات والإنفاق على البنية التحتية.

مبيعات التجزئة ترتفع بنسبة 5.8 في المئة

وبحسب الأرقام الرسمية سجلت مبيعات التجزئة ارتفاعاً بنسبة 5.8 في المئة في الربع الأول لتسجل 10.6 في المئة في مارس (آذار)، ليتجاوز التوقعات البالغة 7.9 في المئة، كما ارتفعت مبيعات المطاعم بنسبة 13.9 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام، مع عودة المواطنين إلى المطاعم بعد أن أزالت الدولة معظم إجراءاتها المتعلقة بـ"صفر-كوفيد".

كما توسع الاستثمار في الأصول الثابتة بنسبة 5.1 في المئة، مدفوعاً بارتفاع بنحو 8.8 في المئة في البنية التحتية وزيادة التصنيع بنسبة سبعة في المئة.

ارتفاع صادرات بشكل غير متوقع

وأظهرت البيانات ارتفاع صادرات الصين بشكل غير متوقع في مارس الماضي، على رغم أن المحللين حذروا من أن التحسن يعكس جزئياً قيام الموردين باللحاق بالطلبات التي لم يتم الوفاء بها أثناء اضطرابات كوفيد-19.

ومع ذلك انخفضت الاستثمارات في العقارات بنسبة 5.8 في المئة، وانخفضت مبيعات المنازل بنسبة 1.8 في المئة من حيث المساحة، إذ لا تزال سوق العقارات في الصين تنمو ببطء، علاوة على أن سوق العمل لم تعد إلى طبيعتها المعهودة.

إلى ذلك انخفض معدل البطالة في المناطق الحضرية إلى 5.3 في المئة في مارس الماضي مقارنة بـ5.6 في المئة في فبراير (شباط)، لكن بين أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 في المناطق الحضرية، ارتفع المعدل إلى 19.6 في المئة من 18.1 في المئة في فبراير الماضي.

https://www.independentarabia.com/node/442416/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%8A%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A8%D9%8045-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A9-%D9%81%D9%8A

10 - الانكماش يهدد الاقتصاد الصيني فهل يتمدد إلى العالم؟

لا يزال قطاع العقارات مصدر قلق خطيراً

اندبندنت عربية ووكالات، الاثنين 21 أغسطس 2023 8:47

مشاورات اقتصادية بين الصين وألمانيا (أ ف ب)

ملخص

هل سيشعر بقية العالم بألم الانكماش في الصين؟

تفاقمت المشكلات الاقتصادية للصين الأسبوع الماضي بعد أن سقطت في فخ الانكماش، وتسلط الأخبار القادمة من بكين الضوء على كيفية مكافحة البلاد للوفاء بتوقعات الانتعاش القوي بعد الخروج من عمليات الإغلاق الممتدة لـ"كوفيد-19".

والسؤال الأبرز هنا، هل سيكون لانخفاض الأسعار تأثير خارج حدود الصين؟

ومن المرجح أن يكون الانكماش الصيني مؤقتاً، إذ يكون مصدر قلق في المقام الأول عندما ينتشر وينتج من يأس الشركات من البيع للمستهلكين غير الراغبين أو غير القادرين على الشراء لأنهم مروا بأوقات عصيبة، إلا أن ذلك لا ينطبق على اقتصاد الصين ولا تحركات أسعارها.

وكان الانتعاش الاقتصادي بعد إعادة فتح البلاد مخيباً للآمال، حيث لا يزال قطاع العقارات مصدر قلق خطيراً، لكن الناتج لا يزال ينمو بما يقرب من خمسة في المئة هذا العام، وقابل للزيادة.

وقال كبير الاقتصاديين الصينيين في بانثيون للاقتصاد الكلي دنكان ريجلي لـ"فايننشيال تايمز"، "لا يزال تعافي الاستهلاك في الصين ضعيفاً وغير متساو، لكن هذا بعيد كل البعد من الانكماش على غرار اليابان"، في إشارة إلى تجربة البلاد التي استمرت عقوداً مع انخفاض الأسعار.

وبينما انخفضت أسعار المستهلك الصيني بنسبة 0.3 في المئة، العام المنتهي في يوليو (تموز) الماضي، حدث انخفاض طفيف في التكاليف أيضاً عام 2021، واليوم كما في ذلك الحين، يبدو الانكماش مؤقتاً نتيجة التأثيرات الأساسية أكثر من أي مشكلات عميقة.

وحدها، ارتفعت الأسعار بنسبة 0.2 في المئة وزادت بنسبة 0.5 في المئة في الأشهر السبعة الأولى من عام 2023، فيما نشأ الانكماش المقاس لأن الأسعار (لا سيما لحوم الخنزير، التي انخفضت أسعارها بنسبة 26 في المئة خلال الأشهر الـ12 الماضية) لم ترتفع بوتيرة عام 2022، عندما عانت الصين عديداً من عمليات الإغلاق الرئيسة.

من جهته، قال كبير الاقتصاديين في "كابيتال إيكونوميكس" نيل شيرينج إن ارتفاع التضخم الأساسي الذي يستثني الغذاء والطاقة، وينظر إليه على أنه مقياس أفضل لضغوط الأسعار الأساسية من 0.4 في المئة خلال يونيو (حزيران) الماضي، إلى 0.8 في المئة خلال يوليو الماضي، أظهر الافتقار إلى الانكماش الراسخ في الصين، وأضاف "إلى الحد الذي يظهر فيه ضعف الطلب المزمن في بيانات التضخم، فإنه سيحدث ذلك في الأرقام الأساسية".

نادراً ما يكون التضخم معدياً

ويبدو أن العالم باستثناء الصين، يعاني طفرة تضخم خلال العامين الماضيين، وعلى رغم أن وتيرة ارتفاع الأسعار كانت عالية في معظم البلدان، فإن الأسباب تختلف بشكل ملحوظ، وقد تكون الزيادات في الأسعار الناجمة عن الاختناقات في سلاسل التوريد عالمية، لكن تم تضخيمها في الولايات المتحدة من خلال النمو القوي للغاية في طلب المستهلكين، فيما جاءت الزيادة في الطلب في أعقاب توسع مالي ضخم في عامي 2020 و2021، عندما أرسلت كل من إدارتي الرئيس جو بايدن والرئيس السابق دونالد ترمب شيكات كبيرة للأسر لمكافحة أزمة "كوفيد".

وكان الطلب القوي أقل أهمية بكثير في أوروبا والاقتصادات الناشئة، حيث عانى هؤلاء أكثر بكثير من تداعيات الهجوم الروسي على أوكرانيا، ففي أوروبا، جاءت الأزمة من ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، وفي البلدان الفقيرة، أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وكذلك الطاقة إلى ارتفاع أوسع في مستوى الأسعار.

وقال كبير الاقتصاديين في "يو بي أس" بول دونوفان "في حالة الانكماش الصيني، من المرجح أن تثبت ضغوط الأسعار فهي محلية بشكل مكثف"، لكنه أشار إلى أنه "بشكل عام، سيتم تحميل معظم كلفة سلعة مصنوعة في الصين وتباع في الولايات المتحدة إلى كلف النقل أو الإعلان، وما إلى ذلك".

مساعدة أوروبا: في حين تتمثل مشكلة التضخم الكبيرة، بخاصة في أوروبا والاقتصادات الناشئة، في ارتفاع تكلفة الواردات، وخفض مستويات المعيشة، بينما تحاول الشركات المحلية الدفاع عن هوامش ربحها من خلال رفع الأسعار، انخفضت أسعار سلع المصانع الصينية بنسبة 4.4 في المئة في يوليو الماضي، مقارنة بالعام الذي سبقه، بالتالي إلى حد طفيف، سيكون لذلك تأثير في الخارج.

وكانت الصين أسهمت بنسبة 40 في المئة بمعدلات النمو العالمية على مدى السنوات العشر الماضية، وفقاً لكبير الاستراتيجيين في "بي سي إيه للأبحاث" دافال جوشي، بمعنى أن أي مشكلات اقتصادية في بكين ستؤثر في الناتج العالمي.

ولكن في الوقت الحالي، يبدو أن تداعيات الانكماش الصيني يمكن التحكم فيها سواء بالنسبة إلى الدولة نفسها أو لبقية العالم.

إلى ذلك، اتهم قادة الصين الغرب بـ"تضخيم" التصدعات الآخذة في الاتساع بموارد البلاد المالية التي كانت مزدهرة ذات يوم، حتى مع الإبلاغ عن مزيد من المشكلات في المجالات الرئيسة للاقتصاد الأبعاء الماضي. وتمر الصين اليوم بأحد أسوأ أشهرها بالنسبة إلى البيانات الاقتصادية منذ الإغلاق الوبائي، الذي فرضته بكين بشكل أكثر أحكاماً ولفترة أطول من أي مكان آخر في العالم.

وفي الأيام الأخيرة، أبلغ المسؤولون عن انخفاضات كبيرة في الواردات والصادرات، محرك نموذج النمو في العقود الأخيرة، وأعلنت الصين هذا الأسبوع أنها ستتوقف عن إصدار معدلات بطالة الشباب بعد أن تجاوزت 20 في المئة.

لكن الحزب الشيوعي الحاكم، الذي جعل نجاحاته الاقتصادية التبرير المركزي لاستمرار حكمه وإحكام سيطرته على البلاد، أصر على أن مزيجه المخطط مركزياً من سياسات الدولة وسياسات السوق الحرة لا يزال يعمل.

عملية متعرجة: وقال المتحدث الدولي الرئيس للصين وانغ وين بين إنه كان على بكين أن تتوقع رحلة صعبة للعودة إلى عافيتها الاقتصادية بعد مكافحتها لفيروس كورونا، وأضاف بين في مؤتمر صحافي دوري لوزارة الخارجية "بعد الانتقال السلس من السيطرة على الوباء، يعد الانتعاش الاقتصادي الصيني بمثابة تنمية تشبه الموجة وعملية متعرجة، ستواجه حتماً صعوبات ومشكلات".

وألقى بين باللوم على الإعلام الغربي في تضخيم المشكلات الاقتصادية للبلاد قائلاً، "قام عدد من السياسيين ووسائل الإعلام الغربية بتضخيم المشكلات الدورية في عملية التعافي الاقتصادي في الصين بعد تفشي الوباء، لكن في النهاية، سيثبت خطأهم بالتأكيد". حديث بين لوسائل الإعلام أتى في توقيت الإبلاغ عن مزيد من المشكلات في شركات التطوير العقاري العملاقة في الصين، التي كانت محركاً رئيساً للاقتصاد المحلي.

ومع تفاخر الطبقات الوسطى الجديدة في البلاد بالشقق الحديثة، تم هدم أفدنة من كتل العقارات المتهالكة التي تعود إلى الحقبة الشيوعية.

القروض الرخيصة

وكانت قد أدت القروض الرخيصة من البنوك التي تقودها الدولة إلى تخمة، إذ أصبحت شركة " كاونتري غاردن" ثاني أكبر ست شركات عقارية تواجه صعوبات، بعد الانهيار الوشيك لـ" إيفرغراند" قبل عامين، مما تسبب في اهتزاز أسواق الأسهم العالمية آنذاك في الوقت الذي كانت تتعافى فيه من جائحة "كوفيد".

وقد تكون التحديات التي تواجه "كونتري غاردن" مؤشراً أكثر أهمية للمشكلات الأوسع من "إيفرغراند"، فلم تكتف الشركة بالإبلاغ عن انخفاض المبيعات في أحدث أرقامها الأسبوع الماضي، لكنها أخفقت أيضاً في سداد دينين، إذ تدين بمبلغ إجمالي قدره 193 مليار دولار، وفقاً لوكالة "بلومبيرغ"، أي ما يعادل الدين الوطني لدولة صغيرة.

واعترفت الشركة في بيان، الأربعاء الماضي، بأن "هناك شكوكاً كبيرة في الوقت الحالي بشأن استرداد سندات الشركات".

https://www.independentarabia.com/node/486756/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%83%D9%85%D8%A7%D8%B4-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%AA%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%9F

11 - مظاهر الضعف تنتاب الاقتصاد الصيني

انكماش عقود التصنيع للشهر الثالث على التوالي يعزز الدعوات إلى مزيد من الدعم الحكومي القوي

اندبندنت عربية ووكالات، الأحد 2 يوليو 2023 9:22

انكماش عقود التصنيع في الصين للشهر الثالث على التوالي يعزز الدعوات إلى مزيد من الدعم الحكومي القوي (أ ف ب)

ملخص

عبء الديون المتزايد وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وانتعاش قصير الأجل في سوق العقارات المحاصرة تحديات تهدد إمكانات النمو الصيني

تستمر الأدلة على النمو الضعيف بالصين في الظهور، مما يثير تساؤلات حول ما إذا كانت الحكومة تفعل ما يكفي لتغيير الوضع القائم؟

من جانبها، قالت وكالة الإحصاءات الرسمية في الصين إن "قطاع التصنيع الصيني انكمش للشهر الثالث على التوالي في يونيو (حزيران) الماضي، وتراجع القطاع غير الصناعي، مع انخفاض الطلبيات الجديدة لكليهما، كما انخفض التوظيف في كلا القطاعين الواسعين، مما يشير إلى أن النقص المزعج في الوظائف، خصوصاً للشباب، يزداد سوءاً".

وتعليقاً على ذلك قالت المتخصصة الصينية في "أكسفورد إيكونوميكس" لويز لو، ومقرها سنغافورة، لصحيفة "وول ستريت جورنال"، إنه "من المرجح أن تدفع البيانات المسؤولين إلى توفير مزيد من التيسير للاقتصاد"، مضيفة "لقد تدهور المكون التجاري للاقتصاد بالفعل".

وتواجه الصين حالياً حزمة من التحديات التي حذر اقتصاديون من أنها قد تهدد إمكانات النمو على المدى الطويل في غياب إصلاحات جذرية، وتشمل هذه التحديات

عبء الديون المتزايد وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وانتعاشاً قصير الأجل في سوق العقارات المحاصرة.

في غضون ذلك، دفعت التوترات السياسية المستمرة مزيداً من الشركات المصنعة إلى تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها، وهو اتجاه من المرجح أن يؤدي إلى تآكل دور الصين كمركز للصناعة العالمية.

إلى ذلك، تشير الأرقام الصادرة حديثاً إلى أن الانتعاش الاقتصادي في الصين لا يزال على أرض هشة بعد أشهر من تخلي بكين عن قيود "كوفيد-19" الصارمة وسط تباطؤ الطلب العالمي على السلع مع ارتفاع التضخم في أماكن أخرى من العالم، في وقت يفقد فيه الانتعاش المحلي المدفوع بالإنفاق الاستهلاكي قوته.

وارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الرسمي في الصين بشكل طفيف إلى 49 نقطة في يونيو الماضي من 48.8 نقطة في مايو (أيار) الماضي، وهو ما لا يكفي لتجاوز 50 نقطة علامة التي تفصل التوسع عن الانكماش، بحسب ما ذكر المكتب الوطني للإحصاء في بكين، في حين كانت النتيجة متوافقة إلى حد كبير مع 49.1 نقطة المتوقعة من قبل الاقتصاديين الذين شملهم استطلاع "وول ستريت جورنال".

تبخر الوظائف في قطاع التصنيع

أيضاً انكمش المؤشر الفرعي للتوظيف إلى 48.2 نقطة الشهر الماضي للشهر الرابع على التوالي، وهو ما يضغط على سوق العمل بشكل مستمر.

إلى ذلك، ارتفع معدل البطالة بين العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة إلى مستوى قياسي بلغ 20.8 في المئة في مايو 2023، ويرجع ذلك جزئياً إلى تبخر الوظائف في قطاع التصنيع.

وعلى رغم جهود صانعي السياسات للحفاظ على ريادة الصين في التجارة العالمية من خلال تقديم تخفيضات ضريبية للمصدرين والسماح لعملتها بالانخفاض، يستمر الطلب من الخارج في الانخفاض، إذ استمر عنصر طلبات التصدير الجديد في مؤشر مديري المشتريات التصنيعي لشهر يونيو الماضي في الانخفاض إلى أدنى مستوى له في خمسة أشهر عند 46.4 نقطة فيما ظل مؤشر الطلبات الجديدة بشكل عام في حالة انكماش عند 48.6 نقطة.

تراجع أنشطة الخدمات

في الوقت نفسه تراجعت الأنشطة في قطاع الخدمات، وهو المحرك الرئيس لانتعاش الصين بعد تفشي الوباء، بشكل أكبر الشهر الماضي إلى 52.8 نقطة من 53.8 نقطة في مايو السابق له، في أدنى قراءة منذ ديسمبر (كانون الثاني) الماضي، عندما ألغت بكين فجأة القيود المتعلقة بـ"كوفيد"، والتي عرقلت السفر الداخلي وحصرت قطاعات من سكان المدن في المنزل من وقت لآخر على مدار السنوات الثلاث الماضية.

وجاء مؤشر التوظيف في القطاع غير الصناعي عند 46.8 نقطة، مسجلاً انكماشاً للشهر الرابع على التوالي، كما أظهر مؤشر الطلبات الجديدة، عند 49.5 نقطة انكماشاً للشهر الثاني على التوالي وفقاً لمكتب الإحصاء.

تلاشي الآمال بانتعاش قطاع العقارات

كما تراجع مؤشر فرعي آخر لتتبع أنشطة البناء إلى 55.7 نقطة في يونيو الماضي من 58.2 نقطة في مايو السابق له، وهو أدنى مستوى في ستة أشهر، حيث استمر الانتعاش قصير الأجل في نشاط الإسكان في التلاشي.

وبشكل منفصل، بددت البيانات الخاصة الصادرة، الجمعة، الآمال في حدوث انتعاش مستدام في سوق العقارات، إذ تراجعت مبيعات المنازل لأكبر 100 مطور عقاري صيني بنسبة 28.1 في المئة من حيث القيمة، الشهر الماضي، مقارنة مع زيادة بنسبة 6.7 في المئة في أبريل (نيسان) 2030 وفقاً لشركة "تشاينا ريل غستيت إنفورميشين كورب"، وهي مزود بيانات صناعي.

ويثير الضعف الصيني تساؤلات حول فاعلية التحركات المتواضعة الأخيرة لبكين لتخفيض أسعار الفائدة، بهدف جعل الاقتراض أرخص، ولكنه لا يعالج ضغوط تقليص الطلب التي تعانيها عديد من العائلات الصينية.

ضعف الطلب على القروض

ويتوقع اقتصاديون أن تظل بكين مترددة في ضخ كميات كبيرة من الائتمان في الاقتصاد، ويرجع ذلك جزئياً إلى ضعف الطلب على القروض مع تحول مزيد من الأسر والشركات إلى سداد الديون بدلاً من الإنفاق والقيام باستثمارات جديدة. كما امتنعت الصين حتى الآن عن إطلاق جولة كبيرة من الإنفاق الحكومي، كما فعلت

لإنقاذ الاقتصاد من الأزمة المالية العالمية.

وكتب اقتصاديون من "كابيتال إيكونوميكس" في مذكرة للعملاء، أول من أمس الجمعة، إن "تراجع الدعم المالي أثر على نشاط البناء، وحتى نمو قطاع الخدمات، الذي كان نقطة مضيئة في وقت سابق من هذا العام، إذ انخفض الآن إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة".

في حين لا يزال من المتوقع إلى حد كبير أن تحقق الصين هدفها السنوي للنمو عند نحو خمسة في المئة على رغم الضعف المستمر، مما يقلل من إلحاح بكين للجوء إلى الإنفاق الكبير.

لكن اقتصاديين يحذرون من أن ضبط النفس قد يكون له ثمن، إذ قالت شركة "كابيتال إيكونوميكس"، إنه "ما لم يتم تقديم دعم ملموس قريباً، فإن أخطار الانكماش الأخير في الطلب تصبح معززة ذاتياً".

https://www.independentarabia.com/node/468766/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B9%D9%81-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A

12 - تحولات الاقتصاد العالمي تتصدر منتدى "دافوس الصيفي" في الصين

المشاركون يؤكدون أهمية تأمين سلاسل الإمداد لتعزيز الانتعاش الاقتصادي

اندبندنت عربية، الثلاثاء 27 يونيو 2023 18:01

حجم التجارة الثنائية بين السعودية والصين بلغ 116 مليار دولار في عام 2022 (أ ب)

ملخص

430 مليار دولار إجمالي حركة التجارة بين العالم العربي والصين العام الماضي

في أول تجمع حضوري لمنتدى الاقتصاد العالمي في الصين منذ 2019، انطلقت اليوم الثلاثاء، فعاليات الاجتماع السنوي الـ14 لـ"الأبطال الجدد"، المعروف أيضاً

باسم منتدى دافوس الصيفي في مدينة تيانجين الصينية بحضور أكثر من 1500 من قادة العالم من قطاع الأعمال والحكومات والمجتمع المدني في وقت يمر فيه انتعاش الاقتصاد العالمي بظروف حرجة.

يستمر المنتدى على مدى ثلاثة أيام حتى 29 يونيو (حزيران) الجاري ويعقد تحت عنوان "ريادة الأعمال... القوة الدافعة للاقتصاد العالمي"، ومن المتوقع أن يعزز التعددية والتعاون في عالم يسوده التشرذم.

يتضمن المنتدى السنوي، الذي افتتحه رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ ستة محاور أساسية: إعادة النمو الاقتصادي، والصين في السياق العالمي، وانتقال الطاقة، وحماية الطبيعة والمناخ، والمستهلكون في مرحلة ما بعد جائحة كورونا، ونشر الابتكار.

وسيتناول المشاركون كيفية التعامل مع التحديات العالمية وتسريع التقدم في الأهداف المشتركة المهمة، وتشمل موضوعات المنتدى التحول إلى الطاقة المستدامة وحماية الطبيعة والمناخ.

وكتب المنتدى الاقتصادي العالمي على موقعه على الإنترنت أن الاقتصاد العالمي يمر بلحظة تحول محورية. علاوة على ذلك سيتم إطلاق أو دفع أكثر من 25 مبادرة وتحالفاً في الاجتماع، بحسب ما أعلن المنتدى الاقتصادي العالمي.

الحواجز الاقتصادية ستقود إلى صدام

من جهته حذر رئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ، خلال كلمته في المنتدى من أن محاولات الحكومات تسييس اقتصاداتها لن تسفر سوى عن حالة "تشظ" عالمية، في الوقت الذي تقلص فيه الولايات المتحدة وأوروبا الاعتماد على سلاسل التوريد الصينية.

وقال تشيانغ "الحواجز الخفية التي وضعها بعض الأشخاص في الأعوام الأخيرة منتشرة وتدفع العالم إلى التشرذم، وقد تصل حتى إلى الصدام".

وأضاف تشيانغ وهو ثاني أكبر مسؤول بالحكومة الصينية "يجب أن نقاوم تسييس القضايا الاقتصادية، وأن نعمل معاً للحفاظ على سلاسل التوريد والسلاسل الصناعية العالمية مستقرة وتعمل بسلاسة وآمنة".

وجاءت تصريحات رئيس الوزراء الصيني في وقت تواصل فيه إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، العمل على أمر تنفيذي سينظم وربما سيقطع بعض الاستثمارات الأميركية عن الصين، بحسب أشخاص على دراية بالخطط.

وعلى رغم أن الحرب الروسية في أوكرانيا أشعلت محاولة انتفاضة عسكرية ضد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فإنها ألقت بمزيد من الشكوك إزاء الاستقرار المستقبلي لأسواق الطاقة العالمية.

تعزيز التعددية والتعاون بين الحكومات

بدوره قال رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي بورغ بريندي إنه من المتوقع أن يعزز المنتدى التعددية والتعاون بين الحكومات في عالم يسوده التشرذم.

وأضاف بريندي في مقابلة أجريت معه أخيراً "سعيد بالعودة إلى الصين وتيانجين مع (دافوس الصيفي)... لقد قوبل ذلك بترحيب شديد من قبل شركائنا والحكومات".

وتابع "سيكون من المثير للاهتمام للغاية أن نرى كيف يمكننا استعادة النمو وبناء الثقة في عالم منقسم. الشغف التجاري الذي رأيناه بالقمة يظهر أن هناك اهتماماً كبيراً بالفرص في الصين في سياق ما بعد كوفيد".

وقال بريندي "بما أننا نعيش في عالم ممزق ومشرذم فإن المنتدى الاقتصادي العالمي يعتقد أن القضايا العالمية الأكثر إلحاحاً لا يمكن حلها إلا من خلال التعاون".

وأضاف "سنحاول بناء اجتماعنا بروح خطاب الرئيس الصيني شي في دافوس عام 2017 عندما أكد بقوة أهمية التعددية والعمل معاً".

وشدد بريندي على أن "الاقتصاد الصيني مهم للغاية بالنسبة إلى بكين والعالم أيضاً"، مضيفاً أن "الصين هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم ونحو 30 في المئة من النمو العالمي يعتمد على نجاح الاقتصاد الصيني".

وأشار بريندي إلى أن "بكين تتخذ عديداً من الخطوات الصحيحة لدعم النمو. على المدى المتوسط أنا متفائل في شأن النمو الصيني، ومتفائل للغاية على المدى الطويل".

وأضاف رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي "على مدى العقد الماضي برزت ريادة الصين في عديد من مجالات التكنولوجيا، مثل القطارات فائقة السرعة ومصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية".

وتابع "لقد شهدنا أيضاً كثيراً من الشركات الناشئة في الصين". وأشار إلى أنه "سيكون من الرائع أن نسمع من هذه المجتمعات الناشئة حول كيفية تكوين شراكات بين الشركات الصينية والعالمية".

وقال بريندي "نركز كثيراً على تغير المناخ والتخفيف من آثاره والتقنيات الجديدة"، موضحاً أن "المنتدى الاقتصادي العالمي شكل أيضاً تحالفاً من الشركات والحكومات يبحث في كيفية التأكد من أن هذه التقنيات الجديدة بما في ذلك الذكاء الاصطناعي تعمل لصالح البشرية".

مشاركة السعودية

وتشارك السعودية بوفد كبير في فاعليات "منتدى دافوس الصيفي" هذا الأسبوع في الصين، إذ تعمق بكين تعاونها مع الشرق الأوسط لإعادة تنشيط ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد ثلاث سنوات من الإغلاق بسبب وباء "كوفيد-19".

وسيحضر الوفد السعودي المؤلف من 24 شخصاً، والذي يضم ستة وزراء ونواب وزراء برئاسة كل من وزير الاقتصاد والتخطيط فيصل الإبراهيم، ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عبدالله السواحة.

وتعتبر السعودية هي أكبر مورد للنفط إلى الصين، وبكين هي الشريك التجاري الأول للرياض، إذ بلغ حجم التجارة الثنائية 116 مليار دولار في عام 2022، ارتفاعاً من 87 مليار دولار في العام السابق.

وتحرص السعودية على تعزيز العلاقات الثنائية مع بكين لتنويع اقتصادها وجذب استثمارات بعيداً من قطاعات النفط والتكرير والاتصالات، وذلك في قطاعات مثل الصلب ومنصات الإنترنت وألعاب الفيديو والسياحة، كما تعمل على تنويع الاقتصاد المحلي، وتعزيز مجالات مثل الصحة والبنية التحتية والاقتصاد الرقمي والسياحة في إطار "رؤية 2030".

وتوجد في السعودية بعض كبرى الشركات الصينية مثل "بترو تشاينا" ومجموعة "هواوي"، وتعززت العلاقات مع الصين من خلال زيارة قام بها الرئيس الصيني شي جينبينغ للعاصمة السعودية الرياض في ديسمبر (كانون الأول) من عام 2022، فيما توافد رجال أعمال صينيين إلى منتدى الأعمال العربي الصيني هذا الشهر الرياض.

ويتزامن الحدث مع تنام مشهود في حركة التجارة بين العالم العربي والصين، والتي بلغت قيمتها الإجمالية 430 مليار دولار أميركي في العام الماضي، منها أكثر من 106 مليارات دولار بين الصين والسعودية، بمعدل نمو بلغ 30 في المئة بالمقارنة بعام 2021، وشهد مؤتمر الأعمال العربي الصيني توقيع اتفاقيات بقيمة إجمالية تزيد على 10 مليارات دولار.

وتوصل الجانبان العربي والصيني في ختام الدورة العاشرة لمؤتمر الأعمال العربي الصيني إلى "إعلان الرياض" والذي تضمن تسعة بنود رئيسة، شملت تعزيز الشراكات الاقتصادية، واستكشاف فرص جديدة للتعاون، ودعم ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتبادل البحوث والابتكارات العلمية، وتنظيم برامج التأهيل والتدريب لتعزيز رأس المال البشري، وتفعيل التعاون لتحقيق استقرار السوق، والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز التكامل الاقتصادي، وتعظيم مصادر الطاقة المتجددة.

https://www.independentarabia.com/node/467371/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%C2%A0%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%AA%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%AF%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86

13 - مظاهر الضعف تنتاب الاقتصاد الصيني

انكماش عقود التصنيع للشهر الثالث على التوالي يعزز الدعوات إلى مزيد من الدعم الحكومي القوي

اندبندنت عربية ووكالات، الأحد 2 يوليو 2023 9:22

انكماش عقود التصنيع في الصين للشهر الثالث على التوالي يعزز الدعوات إلى مزيد من الدعم الحكومي القوي (أ ف ب)

ملخص

عبء الديون المتزايد وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وانتعاش قصير الأجل في سوق العقارات المحاصرة تحديات تهدد إمكانات النمو الصيني

تستمر الأدلة على النمو الضعيف بالصين في الظهور، مما يثير تساؤلات حول ما إذا كانت الحكومة تفعل ما يكفي لتغيير الوضع القائم؟

من جانبها، قالت وكالة الإحصاءات الرسمية في الصين إن "قطاع التصنيع الصيني انكمش للشهر الثالث على التوالي في يونيو (حزيران) الماضي، وتراجع القطاع غير الصناعي، مع انخفاض الطلبيات الجديدة لكليهما، كما انخفض التوظيف في كلا القطاعين الواسعين، مما يشير إلى أن النقص المزعج في الوظائف، خصوصاً للشباب، يزداد سوءاً".

وتعليقاً على ذلك قالت المتخصصة الصينية في "أكسفورد إيكونوميكس" لويز لو، ومقرها سنغافورة، لصحيفة "وول ستريت جورنال"، إنه "من المرجح أن تدفع البيانات المسؤولين إلى توفير مزيد من التيسير للاقتصاد"، مضيفة "لقد تدهور المكون التجاري للاقتصاد بالفعل".

وتواجه الصين حالياً حزمة من التحديات التي حذر اقتصاديون من أنها قد تهدد إمكانات النمو على المدى الطويل في غياب إصلاحات جذرية، وتشمل هذه التحديات عبء الديون المتزايد وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وانتعاشاً قصير الأجل في سوق العقارات المحاصرة.

في غضون ذلك، دفعت التوترات السياسية المستمرة مزيداً من الشركات المصنعة إلى تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها، وهو اتجاه من المرجح أن يؤدي إلى تآكل دور الصين كمركز للصناعة العالمية.

إلى ذلك، تشير الأرقام الصادرة حديثاً إلى أن الانتعاش الاقتصادي في الصين لا يزال على أرض هشة بعد أشهر من تخلي بكين عن قيود "كوفيد-19" الصارمة وسط تباطؤ الطلب العالمي على السلع مع ارتفاع التضخم في أماكن أخرى من العالم، في وقت يفقد فيه الانتعاش المحلي المدفوع بالإنفاق الاستهلاكي قوته.

وارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الرسمي في الصين بشكل طفيف إلى 49 نقطة في يونيو الماضي من 48.8 نقطة في مايو (أيار) الماضي، وهو ما لا يكفي لتجاوز 50 نقطة علامة التي تفصل التوسع عن الانكماش، بحسب ما ذكر المكتب الوطني للإحصاء في بكين، في حين كانت النتيجة متوافقة إلى حد كبير مع 49.1 نقطة المتوقعة من قبل الاقتصاديين الذين شملهم استطلاع "وول ستريت جورنال".

تبخر الوظائف في قطاع التصنيع

أيضاً انكمش المؤشر الفرعي للتوظيف إلى 48.2 نقطة الشهر الماضي للشهر الرابع على التوالي، وهو ما يضغط على سوق العمل بشكل مستمر.

إلى ذلك، ارتفع معدل البطالة بين العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة إلى مستوى قياسي بلغ 20.8 في المئة في مايو 2023، ويرجع ذلك جزئياً إلى تبخر الوظائف في قطاع التصنيع.

وعلى رغم جهود صانعي السياسات للحفاظ على ريادة الصين في التجارة العالمية من خلال تقديم تخفيضات ضريبية للمصدرين والسماح لعملتها بالانخفاض، يستمر الطلب من الخارج في الانخفاض، إذ استمر عنصر طلبات التصدير الجديد في مؤشر مديري المشتريات التصنيعي لشهر يونيو الماضي في الانخفاض إلى أدنى مستوى له في خمسة أشهر عند 46.4 نقطة فيما ظل مؤشر الطلبات الجديدة بشكل عام في حالة انكماش عند 48.6 نقطة.

تراجع أنشطة الخدمات

في الوقت نفسه تراجعت الأنشطة في قطاع الخدمات، وهو المحرك الرئيس لانتعاش الصين بعد تفشي الوباء، بشكل أكبر الشهر الماضي إلى 52.8 نقطة من 53.8 نقطة في مايو السابق له، في أدنى قراءة منذ ديسمبر (كانون الثاني) الماضي، عندما

ألغت بكين فجأة القيود المتعلقة بـ"كوفيد"، والتي عرقلت السفر الداخلي وحصرت قطاعات من سكان المدن في المنزل من وقت لآخر على مدار السنوات الثلاث الماضية.

وجاء مؤشر التوظيف في القطاع غير الصناعي عند 46.8 نقطة، مسجلاً انكماشاً للشهر الرابع على التوالي، كما أظهر مؤشر الطلبات الجديدة، عند 49.5 نقطة انكماشاً للشهر الثاني على التوالي وفقاً لمكتب الإحصاء.

تلاشي الآمال بانتعاش قطاع العقارات

كما تراجع مؤشر فرعي آخر لتتبع أنشطة البناء إلى 55.7 نقطة في يونيو الماضي من 58.2 نقطة في مايو السابق له، وهو أدنى مستوى في ستة أشهر، حيث استمر الانتعاش قصير الأجل في نشاط الإسكان في التلاشي.

وبشكل منفصل، بددت البيانات الخاصة الصادرة، الجمعة، الآمال في حدوث انتعاش مستدام في سوق العقارات، إذ تراجعت مبيعات المنازل لأكبر 100 مطور عقاري صيني بنسبة 28.1 في المئة من حيث القيمة، الشهر الماضي، مقارنة مع زيادة بنسبة 6.7 في المئة في أبريل (نيسان) 2030 وفقاً لشركة "تشاينا ريل غستيت إنفورميشين كورب"، وهي مزود بيانات صناعي.

ويثير الضعف الصيني تساؤلات حول فاعلية التحركات المتواضعة الأخيرة لبكين لتخفيض أسعار الفائدة، بهدف جعل الاقتراض أرخص، ولكنه لا يعالج ضغوط تقليص الطلب التي تعانيها عديد من العائلات الصينية.

ضعف الطلب على القروض

ويتوقع اقتصاديون أن تظل بكين مترددة في ضخ كميات كبيرة من الائتمان في الاقتصاد، ويرجع ذلك جزئياً إلى ضعف الطلب على القروض مع تحول مزيد من الأسر والشركات إلى سداد الديون بدلاً من الإنفاق والقيام باستثمارات جديدة. كما امتنعت الصين حتى الآن عن إطلاق جولة كبيرة من الإنفاق الحكومي، كما فعلت لإنقاذ الاقتصاد من الأزمة المالية العالمية.

وكتب اقتصاديون من "كابيتال إيكونوميكس" في مذكرة للعملاء، أول من أمس الجمعة، إن "تراجع الدعم المالي أثر على نشاط البناء، وحتى نمو قطاع الخدمات،

الذي كان نقطة مضيئة في وقت سابق من هذا العام، إذ انخفض الآن إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة".

في حين لا يزال من المتوقع إلى حد كبير أن تحقق الصين هدفها السنوي للنمو عند نحو خمسة في المئة على رغم الضعف المستمر، مما يقلل من إلحاح بكين للجوء إلى الإنفاق الكبير.

لكن اقتصاديين يحذرون من أن ضبط النفس قد يكون له ثمن، إذ قالت شركة "كابيتال إيكونوميكس"، إنه "ما لم يتم تقديم دعم ملموس قريباً، فإن أخطار الانكماش الأخير في الطلب تصبح معززة ذاتياً".

https://www.independentarabia.com/node/468766/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B9%D9%81-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A

14 - مؤشرات صادمة للاقتصاد الصيني تثير المخاوف

مؤشرات صادمة للاقتصاد الصيني تثير المخاوف

تراجع أرباح الشركات الصناعية في ثاني أكبر اقتصاد في العالم 18 في المئة في أبريل الماضي

محمود الجمل ووكالات، السبت 27 مايو 2023 15:56

تراجعت أرباح شركات القطاع الصناعي الصيني 18.2 في المئة على أساس سنوي (أ ف ب)

ملخص

الصين تدعو اقتصادات "أبيك" إلى مواصلة تعزيز عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي بثبات وزيادة تعميق التعاون التجاري والاستثماري

لا تزال الأبناء الواردة من الصين تؤكد أن الوقت لا يزال مبكراً قبل استعادة الاقتصاد العالمي عافيته المعهودة في ما قبل الجائحة العالمية، بعد أن تنفست دول العالم الصعداء مع إلغاء التنين الآسيوي القيود والإجراءات الاحترازية ضد وباء كورونا متخلياً عن سياسة (صفر كوفيد) أملاً أن يقود اقتصاد بكين قاطرة النمو العالمي، إلا أن التعافي في ثاني أكبر اقتصاد في العالم لا يزال يفقد الزخم.

معاناة الشركات

إلى ذلك أظهرت بيانات رسمية، اليوم، أن أرباح شركات القطاع الصناعي في الصين تراجعت في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2023 مع استمرار معاناة الشركات من ضغوط هوامش الأرباح وكذلك من ضعف الطلب وسط تعثر التعافي الاقتصادي.

وأشارت بيانات من المكتب الوطني للإحصاء إلى أن "الأرباح انخفضت 20.6 في المئة من يناير (كانون الثاني) إلى أبريل (نيسان) مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، كما انخفضت 21.4 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى.

وفي أبريل الماضي وحده، تراجعت أرباح شركات القطاع الصناعي 18.2 في المئة على أساس سنوي، وفقاً للمكتب الوطني للإحصاء الذي يقدم بيانات شهرية في بعض الأحيان، وكانت الأرباح قد انخفضت 19.2 في المئة في مارس (آذار) الماضي.

ضعف الطلب في الداخل

وتعاني الشركات الصينية وسط ضعف الطلب في الداخل وفي الأسواق الرئيسة لصادرات البلاد. وقالت أكبر شركة لتصنيع أجهزة الكمبيوتر الشخصي في العالم "لينوفو"، هذا الأسبوع، إن "الإيرادات والأرباح الفصلية تراجعت في الفترة من يناير الماضي إلى مارس 2023"، وخفضت الشركة القوة العاملة بها بنسبة ثمانية إلى تسعة في المئة لخفض الكلفة، مع استمرار تراجع الطلب العالمي على أجهزة الكمبيوتر الشخصي.

أما الشركات الأجنبية في بكين فقد سجلت انخفاضاً في أرباحها بلغ 16.2 المئة في الأربعة أشهر الأولى من 2023، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بينما تراجعت أرباح شركات القطاع الخاص 22.5 في المئة، وفقاً للبيانات.

وجاءت قراءات الأرباح القاتمة بعد أن لمحت مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لشهر أبريل الماضي، التي تشمل الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة والاستثمار العقاري، إلى أن التعافي في ثاني أكبر اقتصاد في العالم يفقد الزخم.

التنمية الاقتصادية في آسيا لا تزال تواجه التحديات

في تلك الأثناء قال وزير التجارة الصيني وانغ ون تاو، إن "التنمية الاقتصادية والتجارية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا تزال تواجه عديداً من الاضطرابات والتحديات".

وجاءت تصريحات وانغ خلال مؤتمر منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ (أبيك) في مدينة ديترويت، حيث التقى عدداً من القادة وتبادل معهم وجهات النظر حول القضايا الاقتصادية والتجارية الثنائية ومتعددة الأطراف وسط انقسامات تجارية وحالة من الضبابية على مستوى العالم.

وأضاف وانغ أنه "يدرك الصعوبات التي تواجهها المنطقة، لكنه أضاف أن الصين، كدولة نامية كبرى، مستعدة لتقديم المساهمات الواجبة"، مشيراً إلى أن "منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي دائماً المنطقة الأكثر حيوية للنمو وإمكانات التنمية والمتانة الاقتصادية في الاقتصاد العالمي"، مستدركاً "لكن التنمية الاقتصادية والتجارية لا تزال تواجه عديداً من الاضطرابات والتحديات".

وأردف وانغ "الصين تدعو اقتصادات أبيك إلى مواصلة تعزيز عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي بثبات، وزيادة تعميق التعاون التجاري والاستثماري، وتقاسم الفرص والمكاسب الناتجة عن التنمية المتكاملة للسلاسل الصناعية الإقليمية وسلاسل الإمداد".

في غضون ذلك يكافح الاقتصاد الصيني لاستعادة مكانته القوية بعد أن أدت السياسات الصارمة المتعلقة بـ"كوفيد-19" التي استمرت ثلاث سنوات إلى إعاقة النمو، ورفعت القيود إلى حد كبير في ديسمبر (كانون الأول) 2023، وكثفت الحكومة عدة إجراءات لتحفيز التوسع الاقتصادي.

في مطلع الشهر الحالي أظهر استطلاع رسمي أن "نشاط المصانع الصينية تراجع أيضاً في أبريل الماضي، مما يشير إلى تحديات تواجه واضعي السياسات على صعيد الحفاظ على زخم الانتعاش الاقتصادي في البلاد.

انخفاض مؤشر مديري المشتريات في أبريل

ووفق مكتب الإحصاءات الحكومية ومجموعة صناعية رسمية، انخفض مؤشر مديري المشتريات الشهري وهو مؤشر يرصد وجهة الميول الاقتصادية في قطاعي التصنيع والخدمات إلى 49.2 نقطة في الشهر الماضي مقارنة بـ51.9 نقطة في مارس الماضي على مقياس من 100 نقطة، إذ تشير الأرقام التي تقل عن 50 نقطة إلى انكماش في النشاط.

وانخفضت مقاييس الإنتاج والطلبيات الجديدة والتوظيف عن الشهر السابق، وفق المكتب الوطني للإحصاء والاتحاد الصيني للخدمات اللوجيستية والمشتريات، لكنهما أفادا بأن مؤشر الإنتاج لا يزال فوق 50 في المئة، مما يعني أن التوسع لا يزال مستمراً.

وتسارع النمو الاقتصادي في الصين في الفصل الأول من هذا العام بعد إزالة القيود التي كانت مفروضة في مواجهة فيروس كورونا، لكن السلطات نبهت إلى أن البلاد ستواجه على الأرجح ضغوطاً على الواردات والصادرات في الأشهر المقبلة وسط توقعات اقتصادية عالمية غير مؤكدة وحذرت من عدم كفاية الطلب في السوق المحلية في الاقتصاد الثاني في العالم.

https://www.independentarabia.com/node/456026/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%AA%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%88%D9%81

15 - البنك الدولي يتوقع ارتفاع معدل النمو الصيني لـ5.1 في المئة

انتعاش الاستهلاك في بلاد التنين يمنح الاقتصاد العالمي إشارة واعدة في ظل كفاح أميركا وأوروبا مستويات التضخم المرتفعة

اندبندنت عربية ووكالات ، السبت 1 أبريل 2023 23:11

رغم انتعاش الاستهلاك الصيني في قطاع الخدمات فإن مقياس التصنيع تراجع (أ ف ب)

ملخص

سجل حجم النشاط في قطاع #الخدمات_الصيني أعلى مستوى له منذ أكثر من عقد في مارس الماضي

رفع البنك الدولي توقعاته لنمو الصين لعام 2023 إلى 5.1 في المئة من 4.5 في المئة في أكتوبر (تشرين الأول)، متوقعاً في تقرير شهر أبريل (نيسان) أن تنمو اقتصادات شرق آسيا والمحيط الهادئ أكثر مما كان متوقعاً في السابق، وذلك بفضل الانتعاش الحاد في الأنشطة في الصين، مشيراً إلى أن "المنطقة لم تتأثر بالضغوط المصرفية العالمية".

التحدي الأكبر

وتوقع البنك أن تتوسع منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 5.1 في المئة في عام 2023، ارتفاعاً من 4.6 في المئة من العام الماضي، مضيفاً أن "المنطقة نمت 3.5 في المئة عام 2022".

وأشار إلى أن "التحدي الأكثر إلحاحاً بالنسبة إلى المنطقة هو الانقسام المتزايد بين الولايات المتحدة والصين".

وتابع أن "السياسة تعمل على تشكيل أنماط التجارة، وقد يؤدي عدم اليقين الناتج من ذلك إلى تثبيط الاستثمار في البلدان الأخرى".

من جهته قال كبير الاقتصاديين لشرق آسيا والمحيط الهادئ بالبنك الدولي، أديتيا ماتو، إنه "لا شك في قوة الانتعاش الاقتصادي"، مضيفاً أن تأثير الانفصال لا يؤثر فحسب على دولتي الصراع الصين وأميركا، بل يمتد إلى دول أخرى.

وأكد ماتو في تصريحات لـ"سي أن بي سي" أنه "ليس هناك شك في أن هذه الانقسامات بين عملاقي التجارة سيكون لها تأثير في بقية العالم بصرف النظر عن تأثيرها في البلدان نفسها"، قائلاً "لدينا خطر تعطل سلاسل القيمة العالمية مع هذه القيود".

وفي تقرير منفصل بوقت سابق من هذا الأسبوع، قال البنك الدولي إن "الحد الأقصى لسرعة الاقتصاد العالمي سيصل إلى أدنى مستوى له في ثلاثة عقود بحلول عام 2030".

وتوقع البنك أن "ينخفض متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي المحتمل بين عامي 2022 و2030 إلى 2.2 في المئة سنوياً"، قائلاً إن "هذا الانخفاض يمثل نحو ثلث المعدل الذي كان سائداً في العقد الأول من هذا القرن".

وأضاف أنه "يمكن تعزيز الناتج المحلي الإجمالي المتوقع ليصل إلى 0.7 نقطة مئوية في حالة تبني الحكومات سياسات مستدامة وموجهة نحو النمو".

قطاع الخدمات يقود الانتعاش

في تلك الأثناء سجل حجم النشاط في قطاع الخدمات الصيني أعلى مستوى له منذ أكثر من عقد في مارس (آذار) الماضي، مما يعني أن المستهلكين الصينيين يترددون مجدداً وبكثرة على المتاجر والمطاعم، بالتالي زيادة الإنفاق، وهو مما يعزز الانتعاش الاقتصادي بعد نهاية ما يقرب من ثلاث سنوات من الضوابط الصارمة لـ"كوفيد-19".

انتعاش قطاع الخدمات في الصين يمثل أيضاً إشارة واعدة للاقتصاد العالمي، إذ يعتمد على ارتفاع حجم الاستهلاك الصيني لدعم النمو هذا العام، الذي يكافح تراجع الاستهلاك في الولايات المتحدة وأوروبا مع ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم واحتمال حدوث ضغوط على الإقراض في أعقاب الاضطرابات في قطاع البنوك.

وعلى رغم أن تلك الإشارات الأولية واعدة، فإن الاقتصاديين غير متأكدين من مدى استمرار التعافي في الاستهلاك الصيني، بعد أن خرجت الأسر الصينية من الوباء بمدخرات متضخمة في ظل ضعف أسواق الإسكان والعمل وتباطؤ النمو الداخلي،

علاوة على الشكوك حول ما إذا كان الاستهلاك يمكن أن يتجاوز الصادرات والاستثمارات الحكومية والعقارية، المحركات الأساسية للنمو الصيني.

وعلى رغم انتعاش الاستهلاك الصيني في قطاع الخدمات فإن مقياس التصنيع قد تراجع هذا الشهر مع تلاشي الطلب الغربي على الصادرات الصينية.

إلى ذلك ارتفع مؤشر مديري المشتريات الرسمي في الصين للقطاعات غير التصنيعية، والتي تشمل الخدمات والبناء، في مارس الماضي إلى 58.2 نقطة مقابل 56.3 نقطة في فبراير (شباط) الماضي، وهو أعلى مستوى له منذ مايو (أيار) 2011، كما وصل أيضاً المؤشر الفرعي الذي يركز فقط على قطاع الخدمات إلى 56.9 نقطة، وهو أعلى مستوى له منذ مارس 2012.

كما انخفض مؤشر مديري المشتريات الصيني لقطاع التصنيع إلى 51.9 نقطة في مارس الماضي مقابل 52.6 نقطة في فبراير الماضي، وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء الوطني الصيني.

مكاسب عقارية وعلامات تعافٍ

وبشكل منفصل، أظهر مؤشر خاص لمبيعات المنازل الجديدة مكاسب شهرية ثانية على التوالي في مارس الماضي، وهي علامة أخرى على أن سوق الإسكان المضطربة في الصين بدأت في التعافي بعد الركود الذي طال أمده، إذ ارتفعت قيمة المبيعات في أكبر 100 شركة تطوير عقاري بنسبة 29 في المئة مقارنة بالشهر المقابل من العام الماضي مسجلة نحو 96.2 مليار دولار، وفقاً لبيانات شركة "تشاينا ريبل ستيت تنفولاميشين كورب"، كما كانت مبيعات شهر مارس الماضي أعلى بنسبة 42 في المئة من مستويات شهر فبراير الماضي.

وتشير المؤشرات إلى أن تعافي الصين استمر حتى مارس 2023، إذ تكيفت الأسر والشركات مع الحياة بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من ضوابط "كوفيد-19" الصارمة.

ولكن على رغم عمليات الإغلاق المتكررة، توسع الاقتصاد الصيني بنسبة ثلاثة في المئة في عام 2022، وهو أحد أضعف أداء له منذ عقود.

وكانت الحكومة الصينية حددت هذا العام هدفاً للنمو بنحو خمسة في المئة، وهو ما يتوقعه معظم الاقتصاديين، خصوصاً عند مقارنته بضعف النمو العام الماضي.

من جهته قال رئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ في منتدى اقتصادي الخميس الماضي، إن "الاقتصاد يظهر انتعاشاً إيجابياً"، مضيفاً أن "الحكومة ستسعى إلى الحفاظ عليه".

زخم النمو

وقال رئيس منطقة آسيا والمحيط الهادئ في شركة "الخدمات اللوجيستية العالمية" سيو لونغ وونغ، إن "انخفاض الطلب العالمي على الصادرات الصينية يؤثر في الواردات الصينية من جانب آخر مثل المكونات والمواد الخام"، واستدرك "لكنني متفائل في شأن آفاق الانتعاش، بالنظر إلى الفترة المبكرة من عملية إعادة فتح البلاد"، قائلاً "أعتقد أن مكانهم على ما يرام ولا أعتقد أن الأمر كله كآبة ومزيد من الكآبة".

ومع ذلك، بالنسبة إلى عديد من الاقتصاديين تشير مجموعة من المؤشرات إلى أن الحفاظ على الزخم الحالي لن يكون أمراً سهلاً، إذ تستمر العائلات الصينية في زيادة مدخراتها وتسارع إلى سداد قروض الرهن العقاري، كما أن ودائع الأسر المصرفية آخذة في الارتفاع، إذ ارتفعت بمقدار 6.2 تريليون يوان (903 مليارات دولار)، في يناير الماضي فحسب، وهو رقم قياسي شهري جديد.

في غضون ذلك يبدو أن الشركات الخاصة مترددة في التوظيف والاستثمار، مما يعكس آثار الجائحة والقيود التنظيمية على قطاعات بما في ذلك التكنولوجيا والتعليم.

وخلال الشهرين الأولين من العام، نما الاستثمار الخاص في الآلات والمباني والأصول الثابتة الأخرى بنسبة 0.8 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وهو أضعف بكثير من نمو إجمالي الاستثمار في الأصول الثابتة بنسبة 5.5 في المئة.

من جهته قال كبير الاقتصاديين الصينيين في "نومورا القابضة" بهونغ كونغ، تينغ لو، في مذكرة للعملاء، إن "الاختبار الحقيقي للاقتصاد الصيني سيظهر في

الربعين الثاني والثالث"، مضيفاً أنه "في الوقت الحالي ربما يكون الاقتصاد قد وصل إلى نقطة جيدة"، مستدركاً "لكن الخلفية المظلمة للنمو العالمي تعني أن هذا قد لا يدوم طويلاً".

https://www.independentarabia.com/node/437071/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%8051-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A9

16 - هل تلعب العقارات "دورا متناقصا" في نمو الصين؟

انخفض الاستثمار فيها بنسبة 10 في المئة إلى 1.9 تريليون دولار العام الماضي

اندبندنت عربية، الأربعاء 25 يناير 2023 12:45

بدءاً من عام 2023 سيلعب قطاع العقارات دوراً أكثر تناقصاً في تغذية النمو الاقتصادي الصيني الأوسع نطاقاً (رويترز)

أظهرت بيانات من المكتب الوطني الصيني للإحصاء (NBS) أن الاستثمار العقاري في الصين انخفض بنسبة 10 في المئة إلى 13.29 تريليون يوان (1.9 تريليون دولار) العام الماضي، مما يوضح مدى التباطؤ في قطاع كان يقود ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وهو يمثل تأرجحاً من 4.4 في المئة في عام 2021، وهي المرة الأولى التي يسجل فيها الاستثمار العقاري في الصين انخفاضاً منذ عام 1999.

وكتب محللون من وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة "الإيكونوميست" في تقرير، أنه "بدءاً من عام 2023، سيلعب قطاع العقارات دوراً أكثر تناقصاً في تغذية النمو الاقتصادي الصيني الأوسع نطاقاً، لا سيما عند مقارنته بالاتجاهات الواضحة على مدار العقد الماضي". وقال يان يوجين مدير معهد الصين للأبحاث والتنمية ومقره شنغهاي لصحيفة "ساوث تشاينا مورننغ بوست" إن

التراجع المكون من رقمين يظهر "حالاً من التدهور" التي تحاول الحكومة معالجتها. وأضاف "بكين لديها [نية] واضحة لتحسين الاستثمار العقاري من خلال خطتها التي أعلنت أخيراً من 21 نقطة لتحسين الموازنات العمومية للمطورين"، معتبراً أن الخطة ستعمل على تحسين الوضع المالي للمطورين وتوقعات الاستثمار.

وتهدف الخطة المكونة من 21 نقطة إلى مساعدة المطورين المحاصرين بمبلغ 450 مليار يوان (67 مليار دولار) في التمويل وتمديد الديون. وكان قد انخفض مؤشر مناخ العقارات في الصين إلى 94.35 نقطة في ديسمبر (كانون الأول) من 100.28 نقطة قبل عام.

الأسهم الثلاثة

وكانت المقاييس الأخرى التي تشير إلى صحة قطاع العقارات في البلاد في منطقة سلبية أيضاً، إذ انخفض الاستثمار في العقارات السكنية بنسبة 9.5 في المئة إلى 10.06 تريليون يوان (1.4 تريليون دولار)، وانخفضت مبيعات المنازل الجديدة بنسبة 28.3 في المئة إلى 11.68 تريليون يوان (1.7 تريليون دولار)، كما انخفضت مبيعات الأراضي بنسبة 48.4 في المئة إلى 916.6 مليار يوان (135.1 مليار دولار) مقارنة بعام 2021، أما من حيث المساحة المباعة، فقد سجلت المنازل الجديدة انخفاضاً بنسبة 26.8 في المئة وشهدت الأراضي انخفاضاً بنسبة 53.4 في المئة.

وقال يان إن بيانات الأراضي "الرهيبة" تعني أن "بكين ستحتاج إلى تسريع عملها لتحفيز سوق الأراضي في عام 2023 لأنه مهم للوضع المالي للحكومات المحلية وإمدادات الإسكان".

مبيعات المنازل الضعيفة

وتشير بيانات مبيعات المنازل الضعيفة إلى وجود عقبات في طريق تحفيز الطلب، كما قال يان، كما تضاءلت أعمال البناء في عام 2022، وتراجعت المساحة الأرضية للمنازل الجديدة قيد الإنشاء بنسبة 39.8 في المئة لتصل إلى 881.4 مليون متر مربع. وتقلصت مساحة الوحدات الجديدة التي تم الانتهاء منها بنسبة 14.3 في المئة لتصل إلى 625.4 مليون متر مربع، وقام المطورون الصينيون بجمع أموال أقل بنسبة 25.9

في المئة في عام 2022، وهو تحول من جمع 4.2 في المئة أكثر في عام 2021 مما زاد من تدهور وضعهم النقدي.

ولتحقيق النمو الاقتصادي للبلاد، تهدف حزمة السيولة "الأسهم الثلاثة" إلى مساعدة المطورين في توسيع خيارات جمع الأموال من خلال الائتمان المصرفي وإصدار السندات وتمويل الأسهم، ولا تتوقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية لـ "الإيكونوميست" أن يتوسع دعم سياسة بكين إلى حافز كامل للقطاع في عام 2023. وقال تقريرها "إن الخط بالنسبة إلى السلطات ليس لتخفيف قيود الشراء بشكل هادف أو تقديم خصوم كبيرة على معدلات الرهن العقاري في أكبر مدن الدرجة الأولى، والأسعار مرتفعة بالفعل، حتى مع اعتماد تدابير مماثلة على نطاق واسع في أقرانهم الأصغر". وأضافت "كما أنهم لن ينقذوا المطورين المتعثرين بشكل عشوائي خوفاً من خلق خطر أخلاقي مما يهدد بتقويض الجهود المبذولة لكبح المضاربة في السوق"، منوهة إلى النقص في المشاريع المتاحة للبيع المسبق.

https://www.independentarabia.com/node/414976/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%84%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7-%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B5%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D8%9F

17 - شبح الإفلاس يخيم على قطاع العقارات في الصين وتدخل حكومي للإنقاذ

توقعات بضخ 142 مليار دولار في القطاع وسط ركود مستمر والمخاوف تسيطر على المستثمرين

اندبندنت عربية ووكالات، الجمعة 18 نوفمبر 2022 6:16

الحكومة الصينية تحاول كبح جماح الاقتراض المفرط من قبل المطورين للحد من أسعار المنازل (رويترز)

تبذل السلطات الصينية أكبر جهد حتى الآن لإنهاء الأزمات التي تواجه قطاع العقارات بشكل واسع، التي أثرت بشدة على الاقتصاد خلال العام الماضي.

وخلال الفترة الماضية، ارتفعت أسهم شركة "كونتر غاردن"، وهي أكبر شركة تطوير عقاري في الصين، بنسبة تصل إلى 52 في المئة في هونغ كونغ بعد أن كشفت الحكومة الصينية قبل أيام، عن خطة من 16 نقطة تخفف بشكل كبير من الإجراءات الصارمة على الإقراض للقطاع.

وتشمل التدابير الرئيسة التي أعلنتها السلطات الصينية لدعم القطاع العقاري أربعة إجراءات أهمها السماح للبنوك بتمديد القروض المستحقة للمطورين، ودعم مبيعات العقارات عن طريق تقليل حجم الدفعات المقدمة وخفض معدلات الرهن العقاري، وتعزيز قنوات التمويل الأخرى مثل إصدارات السندات، وضمان تسليم المنازل المباعة مسبقاً للمشترين.

يقول كبير الاقصاديين الصينيين في مجموعة "ماسكوير غروب"، لار هو "في الأساس، طلب صانعو السياسة المالية والنقدية في البلاد، من البنوك أن تبذل قصارى جهدها في دعم قطاع العقارات". فيما وصف كبير الاقتصاديين الصينيين في مجموعة "يو بي أس" تاو وانغ حزمة الإجراءات الأخيرة، بأنها "نقطة تحول" لقطاع العقارات في الصين. وقدر أنه إلى جانب السياسات الأخرى التي تم الإعلان عنها في وقت سابق من هذا العام، قد تضخ أكثر من تريليون يوان (142 مليار دولار) في قطاع العقارات.

أسهم الشركات تقفز بعد الإجراءات الأخيرة

وفق البيانات المتاحة، فقد قفزت أسهم شركات التطوير العقاري المدرجة في بورصة "هونغ كونغ" بنحو 11 في المئة خلال التعاملات الأخيرة، وهو ما أدى إلى ارتفاع السوق على نطاق واسع. وقفزت أسهم مجموعة "لونغ فور بروبرتيز"، وهي أحد كبار المطوري العقاريين في الصين، بنسبة 17 في المئة. وصعدت أسهم شركة "ديسكين تشاينا" وهي واحدة من أكبر شركات التطوير العقاري في "هانغتشو"، بنسبة 151 في المئة.

في الوقت نفسه، ينظر عديد من المحللين إلى حزمة الإنقاذ الجديدة، على أنها أقوى إشارة حتى الآن من السلطات الصينية على أن الحملة التي استمرت عامين على القطاع قد انتهت الآن. في أغسطس (آب) من عام 2020، بدأت الحكومة الصينية في محاولة كبح جماح الاقتراض المفرط من قبل المطورين للحد من أسعار المنازل الجامحة.

وتصاعدت حدة المشاكل والأزمات التي تواجه القطاع العقاري خلال العام الماضي وذلك عندما تخلفت شركة "إيفرغراند"، وهي ثاني أكبر مطور عقاري في البلاد- في سداد ديونها. ومع انهيار قطاع العقارات، طلبت عديد من الشركات الكبرى الحماية من دائنيها. وأدت الأزمة النقدية إلى تأجيل أو تعليق العمل في عديد من مشاريع الإسكان المباعة مسبقاً في جميع أنحاء البلاد.

وخلال موسم الصيف الماضي، دخلت الأزمة مرحلة جديدة عندما رفض مشترو المنازل الغاضبون دفع قروض عقارية على منازل غير مكتملة، مما أدى إلى اضطراب الأسواق المالية وإثارة مخاوف من انتشار الظاهرة على نطاق واسع. ومنذ ذلك الحين، حاولت السلطات الصينية نزع فتيل الأزمة من خلال حث البنوك على زيادة دعم القروض للمطورين حتى يتمكنوا من إكمال المشاريع. كما خفض المنظمون أسعار الفائدة في محاولة لاستعادة ثقة المشترين.

ركود مستمر ومخاوف المستثمرين قائمة

لكن الركود في سوق العقارات مستمر، حيث تراجع عدد المشترين بسبب الاقتصاد الضعيف والقيود الصارمة التي تتبعها الحكومة الصينية في شأن الوصول إلى "صفر كوفيد". وخلال شهر أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، تقلصت مبيعات أكبر 100 مطور عقاري بنسبة 26.5 في المئة مقارنة بأرقام نفس الفترة من العام الماضي.

ووفقاً لمسح خاص أجرته شركة "تشاينا إندكس أكاديمي"، وهي شركة أبحاث عقارية كبرى، فقد تراجعت أحجام المبيعات في قطاع العقارات بشكل عام بنسبة 43 في المئة منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية أكتوبر الماضي.

وجنباً إلى جنب مع سياسة عدم انتشار فيروس كورونا الصارمة التي قلصت الإنفاق التصنيعي والاستهلاكي، فقد أثرت مشاكل العقارات على الاقتصاد الصيني.

وخلال الربع الثالث من العام الحالي، نما الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 3.9 في المئة مقارنة بأرقام نفس الفترة من العام الماضي، مما جعل النمو الإجمالي للأشهر التسعة الأولى عند مستوى ثلاثة في المئة فقط، وهو أقل بكثير من الهدف الرسمي البالغ نحو 5.5 في المئة والمحدد في مارس (آذار) الماضي.

وبينما رحب المحللون بالإجراءات الأخيرة التي أعلنتها الحكومة الصينية، لكنهم ظلوا حذرين في شأن تأثيرها على ثقة المشتري. ويقول محللو "نومورا" في مذكرة بحثية حديثة، إن "سوق العقارات لم تظهر علامات الانتعاش بعد"، مضيفين أن الإجراءات الأخيرة قد يكون لها "تأثير مباشر ضئيل" على تحفيز شراء المنازل.

وأضافوا أن "استراتيجية بكين للقضاء على كوفيد، على الرغم من بعض التعديلات الأخيرة، سوف تستمر في إلقاء العبء على قطاع العقارات".

https://www.independentarabia.com/node/393501/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%B4%D8%A8%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%B3-%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

M E A K–Weekly Economic Report	م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي
Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry	الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تحية طيبة،

أرسل لكم م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/532

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 29 حزيران، 29 June 2025

هذا التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: هنا

Weekly Economic Report No. 532

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format: [here]